

القسم الرابع

أوضاع المياه في المنطقة العربية

التحديات التي تواجه إدارة المياه في فلسطين شبكة المنظمات البيئية – جمعية أصدقاء الأرض فلسطين

بقلم: د. أيمن رابي

مقدمة

لقد واجهت إدارة المياه في فلسطين خلال العقود الخمس الماضية من الاحتلال الإسرائيلي، عديد من المعوقات الاقتصادية والفنية والسياسية، حيث كانت إدارة المياه بالكامل تحت السيطرة الإسرائيلية، وبالتالي كانت جميع القرارات المتعلقة بهذا الشأن تصدر دون الاعتبار في المصلحة الفلسطينية. ومما زاد في تعقيد الوضع هو قيام سلطات الاحتلال بتغيير كافة القوانين المدنية المعمول بها قبل الاحتلال واستبدالها بأوامر عسكرية تم بموجبها مصادرة الحقوق المائية المدنية وتم إعلان مصادرة موارد المياه واعتبارها ملكية لدولة الاحتلال وحظر أي عملية تطوير لهذه المصادر أو بنيتها التحتية دون موافقة الحاكم العسكري المسئول.

وقد أدى هذا الوضع إلى تردي أوضاع المياه في الأراضي الفلسطينية حيث لم تسع سلطات الاحتلال إلى تحسين البنية التحتية للتزود بالمياه في الأراضي المحتلةه وقد وصلت نسبة الفاقد إلى حوالي 50% أحيانا كما ولم تسمح بتزويد كميات المياه المتاحة للفلسطينيين واستمرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بتشديد سياساتها وحرمت الفلسطينيين من ادارة مصادره المائيه واتخاذ القرار مما ادى الى ايجاد فجوة عميقه بين الجهة التي تصنع القرار وباقي فئات الشعب وقد تطور هذا الشعور لدرجة عدااء كل ما يندرج تحت المال العام لما يمثله الاخير من رمزية للاحتلال واصبح ينظر الى كل من يحاول المشاركة في صناعة القرار تحت الاحتلال على انه يمثل وجهة نظر الاحتلال.

وقد انعكس هذا سلبًا على أداء قطاع المياه بشكل عام حيث ظهرت فجوه عميقة بين الخدمات المزوده مقابل الخدمات التي يحتاجها المواطن الفلسطيني. اضافة الى ذلك فقد اوجدت هذه الظروف العديد من الاجسام الصغيرة والمتناثرة التي تعنى بادارة تزويد

المياه بشكل عشوائي وغير منسق ويفتقر الى وجود اليات ملائمة تسمح بمشاركة الفئات المستفيدة والمهمشة في صناعة القرار.

وقد عملت سلطات الاحتلال أيضاً على إبقاء كميات المياه المزودة للفلسطينيين في أدنى مستوياتها، وأبقت على كمية التزود نفسها طوال فترة الاحتلال دون الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية وما يرتبط بها من حاجة للتطور حيث تم إبقاء الكميات المزودة للفلسطينيين تتراوح ما بين 200 - 250 مليون متر مكعب علماً بأن كمية المياه المتجددة سنويًا في الضفة وغزة تبلغ حوالي 722 مليون متر مكعب على شكل مياه جوفية ولم يتم اعطاؤهم حقهم من مياه نهر الأردن.

وبالرغم من بروز بعض الانفراج الظاهري خلال مرحلة السلام الانتقالية أوائل تسعينيات القرن الماضي، إلا أن هذا الانفراج لم يغير كثيراً من الواقع، ولم يكن كافي لإقناع المواطن العادي بتغيير المعتقدات التي اكتسبها خلال عقود الاحتلال الخمس فيما يتعلق بالمشاركة في صناعة القرار أو التباحث في شأن المال العام فهو ما زال يرى سلطات الاحتلال تسيطر على المصادر المائية وتحتل الارض. فصحیح أن الاتفاقية المرحلة اعترفت بالحقوق المائية الفلسطينية الا ان اسرائيل لم تحدد كمية هذه الحقوق ولم تسمح بايجاد اليه مستقلة للفلسطينيين لادارة شؤونهم المائية بل على العكس من ذلك فقد اوجدت معوقات جديدة تمثلت بوضع اليه لمراقبة والموافقة على كافة المشاريع المائية التي سينفذها الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزه. وبالتالي فان كافة الجهود التي تم بذلها في تطوير استراتيجية وطنيه للمياه وإيجاد قانون المياه الوطني لم يكتب لها النجاح في امكانية تطبيقها على أرض الواقع حيث أن فكره إنشاء مصالح تزويد مياه وطنية لم يتحقق وبقى وضع تزويد المياه بأيدي المجالس القروية والبلدية والتي في الغالب تفتقر الى الكادر الفني القادر على ادارة المياه بشكل فاعل مما انعكس سلبيًا على أدائها وزاد من مديونيتها على مدار الساعة.

وبالنظر إلى الإحصاءات الحالية يتبين بان هناك 29% من التجمعات الفلسطينية غير موصولة بشبكات مياه للشرب، وإذا ما أضفنا هذه النسبة إلى نسبة السكان غير الموصولين بشبكات المياه في المناطق المخدومه نصل الى نتيجته بان حوالي 23% من

السكان الفلسطينيين غير مخدومين بشبكات مياه للشرب إضافة الى ذلك فان 60% من السكان في المدن مخدومين بشبكات صرف صحي و 40% منهم إضافة إلى كافة السكان في المناطق الريفية غير مخدومين.

كما ولا يوجد الآ محطة واحدة فاعلة لتنقية المياه العادمة. مما يؤدي الى انسياب المياه العادمة في الأودية مسببة بذلك بعض التلوث ومما يزيد الامر سوءا هو انسياب المياه العادمة من المستعمرات الإسرائيلية مسببة بذلك الكوارث البيئية من تلويث للأراضي الفلسطينية ومصادر المياه المحلية كالينابيع.

نماذج إدارة خدمات تزويد المياه

حتى هذه اللحظة لم يعط للقطاع الخاص أي دور في عملية إدارة خدمات تزويد المياه في الضفة الغربية حيث تقوم البلديات ومصالح المياه بهذا الدور. هذا ويمكن تقسيم نماذج الإدارة إلى قسمين كما يلي:

1. نموذج الإدارة غير المباشر

يتم من خلال هذا النموذج إنشاء مصلحة مياه ضمن منطقة معينة تكون صاحبة امتياز تقديم الخدمات فيها وتكون مسؤولة عن البنية التحتية وضمان تزويد المناطق الواقعة ضمن حدود امتيازها بشكل دائم. تشترك عدة بلديات في إنشاء هذه المصالح وتدار من قبل هيئة مهنية بشكل منفصل عن تلك البلديات المالكة أو المساهمة. هناك نموذجان من هذا النمط في الضفة الغربية تم انشاءهما قبل عام 1967 خلال فترة الوجود الأردني في الضفة الغربية واحدة في منطقة رام الله والأخرى في منطقة بيت لحم.

2. نموذج إدارة خدمات تزويد المياه المباشر

يتم من خلال هذا النموذج إدارة خدمات التزويد من قبل البلديات بشكل مباشر حيث تقوم البلدية بامتلاك وإدارة البنية التحتية المتعلقة بالمياه وتكون مسؤولة عن جلب الأموال للاستثمار في تطوير البنية التحتية، والتي في الغالب ما تكون من المنح الخارجية المقدمة كمساعدات للشعب الفلسطيني ويعتبر هذا النمط هو النمط السائد

للإدارة في فلسطين حالياً. ويبين الجدول التالي مقارنة بين نمطي الإدارة من حيث السكان المخدومين وحجم تزويد المياه.

نموذج الإدارة	كمية المياه م. م ³	عدد الجهات المزودة للمياه	عدد التجمعات المخدومه	عدد السكان
1. النموذج غير المباشر	7,7	2	59	273,000
2. النموذج المباشر	30,4	272	299	1,189,000
المجموع	38,1	274	358	1,462,000

الفرص والتحديات:

من الملاحظ ان نموذج الإدارة غير المباشر هو أكثر فعالية من النموذج المباشر وذلك بسبب ان الإدارة غير المباشرة تكون عبر أجسام منفصلة وذات قدرات فنية وإدارية عالية قادرة على إدارة تزويد المياه بطرق تحقق استرداد التكلفة. أما في حالة نموذج الإدارة المباشرة ففي الغالب تتم الإدارة من خلال المجلس البلدي أو القروي وفي معظم الأحيان لا يتوفر حتى قسم للمياه ولا أي فني مياه فيها، كما أن إدارة مشروع المياه تكون من ضمن إدارة كافة شئون المجلس الأخرى وهو ما لا يحقق لمثل هذه المجالس أية معرفة حول التكلفة الحقيقية للمياه ولا حتى يمكنهم استرداد مثل هذه التكلفة، وبالتالي نجدهم مثقلون بالديون ولا يستطيعون تحسين خدمات المياه أو الاستثمار في تطوير البنية التحتية ولولا وجود دعم خارجي سواء كان على شكل هبات أو قروض ميسرة لما استطاعت هذه المجالس أو حتى مصالح المياه الواردة في النموذج غير المباشر تطوير البنية التحتية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النمط من الإدارة الذي يعتمد على الدعم الخارجي لن يكون نمط إدارة مستديم، وبالتالي فهو يؤدي الى إنتقال كاهل الدولة بالديون الخارجية ويبقيها دولة غير متطورة لأنها ستعمل على سداد ديونها وستسخر كل مصادرها من أجل سداد فوائد هذه القروض.

وبناءً على ذلك، وفي ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، يجب أن تكون هناك سياسة اقتصادية مختلفة، حيث إن المفترض لا يجب أن يكون قطاع

الخدمات لأنه لن يستطيع السداد على عكس قطاع الإنتاج الذي هو قادر على سداد القروض، وبالتالي يمكن لهذا القطاع الاستثمار في قطاع الخدمات ويكون دور الدولة هنا تنظيم العلاقة بين القطاعين على أسس واضحة وشفافة.

إضافة إلى ذلك يجب أن تعمل الدولة على إيجاد آليات ديمقراطية لتمكين الشعب من مراقبة أداء القطاع العام وإتاحة الفرصة للمساءلة. وفي نفس الوقت يجب أن يكون هناك برامج توعية من أجل رفع الوعي الجماهيري حول حقوق المواطنة وواجباتها في ظل هذه المتغيرات ومن أجل توضيح اللبس الحاصل والموروث في أذهان المواطنين نتيجة سنوات الاحتلال الطويلة والانتقال بهم إلى مرحلة بناء دولة المؤسسات.

الرسالة

لا شك بأن المعرفة المتراكمة لدى الفلسطينيين كفيhle بضمان إدارة مستدامة للمصادر والخدمات، ولكن في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي ما زال يسيطر على هذه المصادر ويدمر الأرض والبنية التحتية لا يمكن الحديث حول استثمار حقيقي أو استدامة في تزويد الخدمات أو حتى للمصادر.

إضافة إلى ذلك فهذا الوضع سوف يؤدي إلى زيادة التدهور الاقتصادي، زيادة نسبة الفقر والتباين الاجتماعي الأمر الذي لن يفضي إلى استمرارية في إمكانية تقديم خدمات دائمة. وبالتالي فإن كافة برامج التنمية المطروحة في ظل وجود الاحتلال ليست إلا برامج تحاول تخفيف آثار الاحتلال وتأتي كرد على الوضع الإنساني المتردي ولن تخلق حالة تنميه حقيقية في الأراضي الفلسطينية. ولذلك فإننا نتوجه إلى كافة الأصدقاء وحركات التضامن والتحرر في العالم بزيادة الضغط على الجهات المعنية من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعطاء الفلسطينيين فرصة للعيش بكرامة وأمن وسلام وحرية كباقي شعوب العالم.

الحق في الماء بالمغرب

بين حقوق المواطنة وضرورات الحكامة الرشيدة

بقلم: عبد اللطيف النكادي

ينتمي المغرب جغرافيا إلى المنطقة الجافة، حيث يتبوأ الماء منزلة خاصة. وتتصف هيدروغرافيا المغرب بكل السمات المتوسطة من شح في الماء وضعف للصبيب، فنهر سبو الذي يعد أكبر نهر في البلد لا يتعدى صبيبه 137 مم/ث أي 5 مرات أضعف من نهر فرنسي متوسط مثل "الكارون". لذلك تميز تاريخ المغرب¹ بإشكالية توفير وتبوير الماء الذي أصبح قطبا في السياسة الاقتصادية والفلاحية في القرن العشرين خصوصا منذ الستينيات مع ما أصبح يعرف بسياسة السدود.

عرفت هذه السياسة تغطية إعلامية مكثفة ومديحا متواصلأ لأن الملك الراحل جعلها مركز سياسته. إلى أن جاءت القطيعة في الثمانينيات مع بداية أكبر موجات الجفاف. فظهرت بعض الإشارات للسلبيات لكن الانتقاد والمراجعة بصفة جدية لم تظهر إلا مع بداية القرن الحالي وظلتا في الغالب حبيستي المنظور التقني وقليل ما يتم تسليط الأضواء على الجانب السياسي وبقي الموضوع حكرا على هاتين المقاربتين رغم انتشار ثقافة حقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتأتي محاولتنا هذه لقراءة السياسة المائية والوضعية العامة للماء بالمغرب من منطلق هذه الثقافة ومن تبنى مقولات الديمقراطية والمواطنة والعدالة والحكامة الرشيدة: فالماء اعتبر دائما مالا عاما وملكا ثقافيا. كذلك تمر قراءتنا عبر منظور القانون الدولي والتزامات الأطراف الموقعة على العهود والمواثيق الدولية حيث لا يعتبر الماء سلعة اقتصادية بالأساس بل يعتبر الحق فيه ضرورة للحياة الكريمة التي تترجم الحق في مستوى من العيش كاف (من حيث التغذية واللباس والسكن). وأهمية الحق في الماء تنبع من كونه شرطا قويا لتحقيق حقوق الإنسان الأخرى كالحق في الصحة أو التغذية.

¹ لا تزال الآثار تشهد على ذلك ابتداء من الفينيقيين وحتى وضع سياسة السدود سنة 1967 مروراً بالرومان والأدراسة والمرابطين والمرينيين، فالفترة الاستعمارية في القرن العشرين

الظروف العامة الوطنية والدولية

عرف المغرب قديماً، قواعد جماعية وتشريعاً لتنظيم المياه. وتظهر عدة أبحاث ذلك منذ دخول الفينيقيين أي قبل العصر الروماني، ثم ازدهار تشغيل الماء مع دخول الإسلام². وقبل إخضاع المغرب للحماية الفرنسية كانت المدن تتوفر على أنظمة بدیعة لتوزيع الماء تدل عليها الآثار الباقية مثل شبكات الماء الشروب المدفونة في الحيطان والأسوار وفرزها الذكي عن شبكات الصرف الصحي المدفونة تحت الأرض بمدينة مكناس منذ القرن 17. أما الفلاحة فقد اشتملت على مساحة مسقية تبلغ حوالي 100.000 هكتاراً.

ومع الحماية وضع الإطار التنظيمي والقانوني الحديث للمياه³ بالمغرب مع إبقاء الوضع على ما هو عليه بالنسبة للحقوق التقليدية في المياه في إطار التوفيق بين مصالح الحماية ومصالح الخواص ولتفادي الثورات مثل معركة "الماء الحلو" أو انتفاضة بوفكران التي عرفها المغرب سنة 1937 بمكناس أي بعد 3 سنوات فقط من إنهاء المقاومة المسلحة لدخول فرنسا.

وغداة الاستقلال كان طموح المغاربة للحياة الكريمة بدون حد. ولم تكن كلمة الاستقلال تنطق إلا مع و بعد كلمة الحرية⁴. في هذا الإطار من حرية الأفراد واستقلالية القرار هب الجميع لترجمة الأحلام إلى وقائع لكن سرعان ما برزت قوى مناهضة تريد أن تحل محل المستعمر وتركب قطار الاغتناء غير الشرعي الذي يمر عبر تفكير وحرمان الأغلبية من حقوقها وكان الماء في صلب الموضوع. وهكذا أنشأ تيار التغيير الوطني الديمقراطي المكتب الوطني للري سنة 1960 وتمت صياغة سياسة مائية مركزية بهدف الرفع من مستوى عيش فئة الفلاحين الصغار والمتوسطين بتنظيم سقي الضيعات الفلاحية الأسرية والمتوسطة. فالعالم القروي عاش الغزو والمقاومة من سنة 1912 إلى عام 1934 ثم التهميش طوال باقي الفترة الاستعمارية.

² انظر الدكتور عبد الهادي النازي: "تاريخ جامع القرويين مثلاً". راجع كذلك كل ما يتعلق بحق الشفة في الإسلام.

³ أصدر المقيم العام الفرنسي بتاريخ 9-9-1912 قراراً بإحداث الإدارة العامة للأشغال العمومية ثم تلاه ظهور 1920-07-24 بتحديد صلاحيات هذه الإدارة وضمها كل ما يتعلق بالماء.

⁴ كانت العبارة المتداولة هي: "الحرية والاستقلال"

أما في المدن فكان الحصول على الماء أرحم وكذلك العيش نظرا لضرورات الصناعة والتجارة واستقطاب اليد العاملة⁵. لكن في سنة 1965⁶ سيتم حل المكتب الوطني للري وسيعوض بالمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي في 9 دوائر سقوية بعد أن أفقدت الكثير من صلاحيات مكتب الري. في أواسط الستينات إذن، تم القطع مع النموذج المركزي والارادوي والشعبي للتنمية والتوجه نحو حكم فردي لا يناقش ولا يحاسب، يعتمد على فئة بيروقراطية منفذة كما تم التهميش النهائي لدور السكان في المشاركة في اختيار نموذج التنمية والإطار المؤسساتي العام لتقرير مصيرهم. لقد أصبح الماء رهانا سياسيا ومحط توافق يقضي بانصياع الأعيان وكبار الملاك للسلطة مقابل انتفاعهم عبر تحديث ضيعاتهم وربطها بالصناعات الغذائية. أصبح رهانا يمر عبر سلب السكان حقهم في القرار في ما يتعلق بثروتهم الوطنية. وتم رسم سياسة سقوية تتحاشى كل ما هو إصلاح زراعي أو حل مشاكل البنيات العقارية. هذه السياسة تقضي ضمنا بالاعتماد على تضارب فردي للمصالح الفئوية للدفع باتجاه التمرکز العقاري في العالم القروي وعلى ضخ الأموال العامة في مشاريع كبرى متميزة (أو ملتهمة للميزانيات) وانتقائية من حيث جموع المستفيدين. وموازاة مع الاقتراض الخارجي لتمويل المشاريع وإخضاع المعارضين وقمع الحريات تم اللجوء إلى استغلال المقولات الدينية حول الماء للحث على الواجبات مع التجاهل المطلق للجانب الثقافي والتقليدي للحق في الماء للإنسان القروي أولا وماشيته. فالمخططات الاقتصادية ذات التوجهات الجديدة فيها تحيز كبير للفئات الاجتماعية العليا وتمييز خطير تجاه الفئات الفقيرة والمهمشة: وهكذا تم فرض مخطط 1965-1967 الذي يوجه الاستثمارات العامة للفلاحة والسياحة وفي سنة 1967 تم فرض سياسة السدود الرامية

⁵ بنت فرنسا أول سد "سد سيدي سعيد معاشو" سنة 1929 قرب مصب نهر أم الربيع بالجديدة (100 كلم عن البيضاء) أساسا لتزويد الصناعات بالدار البيضاء بالطاقة والساكنة بالماء الشروب. وكذلك كانت أغلب السدود تنشأ لهذا الغرض أولا قبل الحاجيات السقوية. لكن التفكير في الري بدأ عشية الحرب العالمية الثانية) أنشأ سنة 1941 مكتب بني عمير /بني موسى للإنعاش والتنمية الفلاحية وهو أول مكتب عمومي للسقي)، وبعدها أصبح مشروع سقي مليون هكتارا موضوع دراسات وتداولات. وكانت الغرفة الفلاحية للدار البيضاء المتحمس الأكبر لهذا الحلم الكاليفورني بالمغرب .

⁶ رقت هذه السنة كذلك بأحداث مارس 1965 حيث تم قمع انتفاضة جماهيرية بالدار البيضاء باستعمال الدبابات والطائرات.

إلى توفير الماء لسقي الأراضي الفلاحية للبرجوازية العقارية المخصصة للتصدير⁷ أو للصناعات الغذائية وتم تمويل ذلك عن طريق الموازنة العامة وبمساهمات البنك العالمي. ورغم الملاحظات التقنية المنطقية لهذا الأخير، فإن الهدف السياسي والتقسيم الدولي للعمل شجعا السلطة الحاكمة على التثبيت ببرنامجها وفرض التمويل الداخلي عن طريق تضامن كل الفئات عبر الزيادة في الضرائب وأسعار مواد استهلاك أولية وأساسا السكر⁸. وهكذا تأكد مرة أخرى في تاريخ المغرب ارتباط السياسة والأرض والماء كصراع ثلاثي الأضلاع بين المخزن وأعيانه والفلاحين.

ومن جهة أخرى كان هذا الاختيار انخراطا واصطفافا جيوسياسيا في اختيارات فرضت في عدة دول نامية حيث رصدت أموال وقروض كثيرة لسياسة السقي. فبين سنة 1950 و 1993 رصد البنك العالمي لوحده 31 مليار دولارا للمشاريع الموجهة للسقي في هذه الدول وبلغت الأموال ذروتها أواسط السبعينيات حيث رصد من 2.5 إلى 3 مليار دولارا سنويا لهذه المشاريع. ولم تتناقص هذه الوتيرة إلا مع الثمانينات حيث ظهرت عدة عيوب لهذه السياسة: فقد ارتفعت تكاليف التهيئة وبناء سدود جديدة وبلغت تكاليف العصرنة والصيانة 25 إلى 40 % من تكلفة بناء جديد، وانفجرت عدة فضائح من الاختلاسات والرشاوى كما تضررت البيئة، وتفاقت جوانب كثيرة من سوء تدبير سياسة العرض في الموارد المائية وانخفضت أسعار المواد الفلاحية. وبعد سنوات عدة من التدبير العام للخدمات المائية و تكاثر الديون أقر الجميع بأن سياسة القروض للمؤسسات المالية الدولية قد أوصلت الدول المدينة إلى الباب المسدود فرضت برامج التقويم الهيكلي كحل لم تزد الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلا تقيرا على تقيير.

⁷ المغرب، هذا البلد النصف جاف سيصدر الماء في آلاف الأطنان من الطماطم التي يبيعها للخارج. وقد قدرت كمية المياه في كل طن من الطماطم ب 94.5 لترا. ويحتاج إنتاج كل كلغ من الطماطم ل 165 لترا من الماء إضافة إلى ضياع 413 لترا بسبب سوء الصيانة والتدبير التي تميز بها نظام الري. أما الهكتار من حوامض الكلبماتين فتتراوح حاجياته بين 8000 إلى 10 آلاف متر مكعب من الماء. وقد عرفت منطقة الكردان في الجنوب المغربي كارثة عظمى بسبب تقلص حجم الفرشة المائية في حين أنها كانت جنة وسط الجنوب الجاف والمهدد في أفق سنة 2020 حيث لا مفر من اللجوء إلى تحلية ماء البحر و جلب الماء من الأحواض المائية الشمالية لعدة كيلومترات.

⁸ تصريح رسمي لرئيس الدولة بالزيادة في أسعار السكر لتمويل بناء السدود

وقد عرفت هذه الفترة غياب أي اعتبار لحقوق الفلاحين الفقراء والمتوسطين في الماء مما مس الحقوق الإنسانية الأخرى وأدى إلى أضرار جسيمة وبالخصوص في الحق في الحياة الكريمة وفي الصحة. وترجع مسؤولية ذلك على الحكومات القومية (في البلدان النامية والبلدان المستعمرة القديمة) وعلى المؤسسات المالية الدولية. ومن هنا يكون من المشروع المطالبة بالمساءلة وبجبر جماعي للضرر على الأقل عبر التفاتة خاصة وتمييز ايجابي لصالح الطبقات والفئات المتضررة في المخططات والبرامج والسياسات المائية.

وبعد عشر سنوات من فرض البنك العالمي لـ "برنامج التقويم الهيكلي" ثم الزحف نحو الخصخصة أواسط التسعينات. وقد تميزت بانعدام للشفافية وبيع القطاع العام كالخردة واليوم نقف على تظاهرات شعبية منددة بغلاء تعريفة الماء ونضال قوي ضد استحواذ الشركات الخاصة على الملك العام والسلالي للفقراء في قرى كانت دوما مهملة مثل قرية بن صميم في حين انفجرت في نونبر الماضي فضيحة تهريب ملايين من طرف شركة " لبيديك" الفرنسية.

السياسة المائية: منجزات و إكراهات

ينبغي تقييمنا للإنجازات والإكراهات على مناقشة الأهداف والنتائج بالنظر للوسائل والموارد و الاختلالات ودون إغفال التجاهل المقصود لحقوق الفئات الدنيا بتركها خارج الأهداف. ولن نقف منغلقيين وسط مقارنة الأرقام السابقة مع اللاحقة للدلالة على التقدم فتلك مقارنة تبسيطية للأشياء فمن المسلم به أن بناء أي سد له إيجابيات. لكن مجانية الصواب هي السرد الكمي واعتبار تحقيق أي خطوة في حد ذاتها نجاحا دون النظر إلى مشروعية المساءلة عن الطرق المختارة والتكلفة وما كان يسهل تجنبه من السلبيات... لبلوغ ذلك الهدف. فهذا المنهج يخفي الجانب المهم من العملية التقييمية ويصب في حانة التغطية وعدم تقديم الحساب بل المضي في تكريس اللاعقاب. لقد كان هناك اختيار ووعي بمن سيستفيد ومن سيدفع الثمن. لكن ذلك (ولو كان ضروريا أو حتميا) لم يتم بالتراضي أو الموافقة بل تم بدون تكافؤ في توزيع المنافع. فيحق إذن الترافع والمساءلة وإظهار الحقيقة ومن ثم العقاب و/أو طلب التعويض عن الأضرار.

وسنقتصر على المعايير الحقوقية المتعلقة بالحق في التزود الفعلي وبصفة دائمة بالماء الضروري للحق في الماء خصوصا بالنسبة لمن لم يستفيدوا وبالتالي أهدرت حقوقهم. وكذلك الحق في عدم تحمل عواقب القيود والمعوقات من أهونها كالانقطاع التعسفي للتزود بالماء إلى الحق في التزود بماء صحي غير ملوث والحق في التوفر على نظام تزود وتدبير يعطي لكل شخص إمكانية التمتع بالحق في الماء في إطار المساواة إلى الحق في الاطلاع حول كل ما يتعلق بالماء. وكذلك واجب شفافية وحكامة تدبير الماء كشأن عام وواجب التدبير الجيد للمخاطر لتفادي الإضرار بالبيئة والصحة وبجودة الماء.

التوفر المادي للماء

استهلاك الماء يعود بالأساس إلى الفلاحة. فالمغرب يتوفر الآن على 29 مليار متر مكعب من الموارد المائية المتجددة والمحتملة التعبئة، يستطيع أن يعبأ منها 19 مليارا حسب الشروط التقنية والاقتصادية المقبولة. وتوزع هذه الكمية حسب الجدول التالي:

بالمليون متر مكعب

المياه الجوفية 4.000		المياه السطحية 15.000	
1.000 (25%)	3.000 (75%)	5.000 (33%)	10.000 (67%)
يجب تعبئتها	مياه معبأة	مياه يجب تعبئتها	مياه متحكم فيها
	700 (23%)		800 (8%)
	2.300 (77%)		9.200 (92%)
	الماء الشروب والصناعي		الماء الشروب والصناعي
	ماء للسقي		ماء للسقي
	توزيع المياه الجوفية المعبأة		توزيع المياه السطحية المتحكم فيها

وقد لوحظ أن تدني الموارد في منحنى متواصل فأخر التقديرات تتحدث عن 22.2 مليار متر مكعب يمكن تخزين 17 مليارا منها تتوزع ما بين 13 مليارا من المياه السطحية منها 25% تضيع في البحر و 4 مليارات من المياه الجوفية. ويعود الاهتمام

الطبيعي بالمياه السطحية إلى عدة عوامل منها المناخ وتوالي السنوات الجافة مما حتم اللجوء إلى السدود لتخزين مياه السنوات الممطرة.

ومن جهة أخرى فقد كانت سياسة بناء السدود متواضعة طوال 38 سنة بسبب التوازنات ما بين الفئات الفلاحية والفئات الصناعية والتجارية في مرحلة الاستعمار وبداية الاستقلال (من سنة 1928 إلى سنة 1966 تم بناء 16 سدا طاقتها التخزينية 2.2 م م مكعب). وفي هذه الفترة كان المغرب مصدرا للقمح ويتوفر على نسبة جيدة (بالمقارنة مع اليوم) للاستقلال الغذائي.

وفي سنة 1967 تمت برمجة مخطط سقي مليون هكتارا في أفق سنة 2000 فأصبح المغرب يتوفر على 116 سدا تخزن 16.8 مليار لترا من الماء. ولم يتم أول تغيير في هذه السياسة إلا مع بداية الثمانينات حيث التقت عدة عوامل منها التغيير على المستوى العالمي وخصوصا في سياسة المؤسسات المالية الدولية كما قلنا وخطورة 4 سنوات من الجفاف من الموسم الفلاحي 1980-1981 إلى موسم 1983-1984. وهكذا أدمجت برامج لبناء السدود الصغرى والسدود التلية ابتداء من سنة 1984. وهكذا تم بلوغ هدف المليون هكتار سقوية عمليا سنة 1997. لكن الإنسان القروي بقي إلى حدود سنة 1995 خارج الاهتمام وضحية انتهاك حقه في الماء.

لمحة عن التدبير العمومي للماء

يعتبر المغرب من البلدان القليلة التي استطاعت ان تؤمن تزويد أغلبية مدنها الكبرى بالماء الصالح للشرب، والتي استطاعت ان تطور قدرتها على التعبئة وتمكنت من تنظيم جزء كبير من مياهها المعبأة لتطوير مجال الري. وفي المقابل تزخر التقارير الوطنية والدولية التقنية بتعداد مساوئ التدبير ومنها التأخر الكبير في البناء والفرق الزمني بين بناء السد وربطه بشبكة القنوات الرئيسية والثانوية والثلاثية التي توصل الماء للضيعات الفلاحية وكذا مشاكل أخرى من نوع إهمال إصلاح القنوات وضياع الماء والرشوة في ميزانيات المشاريع واستخلاص ديون السقي الخ. مما يشكل إهدارا لموارد يحرم منها العديد من القرويين الذين تم تجاهل حقهم في الماء لمدة عقود ولا يزال بعضهم بدون حق في الوصول إلى الماء إلى اليوم. ويجمع الملاحظون والرسميون اليوم على أن الوضعية الحالية غير مرضية بالكامل ويمكن القول ان

المغرب أمام وضعية أزمة، ولا أدل على ذلك ما تعيشه الآن مناطق جنوب الأطلس وسوس والحوز والوسط والشرق من حالة عجز مائي حاد. ومن المتوقع ان يمتد تأثير هذا الوضع إلى الأحواض الأخرى بالشمال خاصة منها حوض سبو، والأدهى من ذلك ان الواقع يؤكد أيضا أن البلد برمته قد يواجه مستقبلا وضعية خصاص ان لم يكن عجزا مهولا.

فالدراسات تشير إلى آفاق جد مقلقة فإذا كان المعدل الوطني الآن في حدود 945 متر مكعب سنويا للفرد أي عند عتبة القلق أو الضغط المائي ففي سنة 2020 سينزل المعدل إلى حوالي 720 متر مكعب سنويا للفرد مما سيضع حوالي 14 مليون مواطن مغربي أي 35 % من المواطنين في مستوى أقل من 500 متر مكعب سنويا للفرد! وحسب دراسة للبنك العالمي ستبلغ حصة السقي 90 % من الطلب الإجمالي على الماء الذي سيبلغ 14.5 مليار متر مكعب فيما يبلغ الطلب الصناعي واستهلاك الماء الشروب معا 10 %.

وفيما يتعلق بمعيار الحق في التزود بصفة دائمة نجد في المدن التي تعلن النسب المائية لربطها بشبكة الماء الشروب، ساكنة تؤرقها الإنقطاعات المتكررة للماء الشروب فيضطرون إلى قضاء جزء هام من أوقاتهم في عملية ملء الأواني والبراميل والقنينات من مختلف الأحجام بالماء، تجنبيا للخصاص عندما يتم إنذارهم أو طوال أوقات معينة في فصل الصيف كما أنه غالبا ما يمكن أن يحدث في أي لحظة دون سابق إنذار. وهذا ما لم تتطرق إليه الدراسات على مستوى الضحايا من النساء والأطفال حيث التفت إلى هذا الجانب فقط في العالم القروي في دراسة "الباجر".

وعلى مستوى جغرافي نجد التمييز حيث أن المناطق الجنوبية ظلت مهمشة لأنها قليلة الموارد. ففي شمال الحوض المائي لنهر أبي رقراق⁹ تصل الموارد إلى 1850 متر مكعب سنويا للفرد في حين لا تتعدى 180 متر مكعب سنويا للفرد في الجنوب المغربي. وعلى العموم فان نسبة 79 % من الموارد المائية توزع على 27 % فقط من التراب الوطني وتدل الإسقاطات على سنة 2020 أن 14 مليون من المغاربة سيعانون من نقص في الماء.

⁹ نهر يصب ما بين مدينتي الرباط وسلا

ولقد تعمدت سياسات توزيع الماء الشروب تجاهل ساكنة العالم القروي حيث والى حدود سنة 1994 لم يتم ربط إلا 14 % منهم بشبكة أو نقط الماء الشروب وآخر الإحصائيات الرسمية تشير إلى رقم 77 % سنة 2006. وكان جليبا للعيان انشغال ملايين من الأطفال والنساء بجلب الماء من مسافات بعيدة عوض الانصراف إلى العمل أو الدراسة. وهكذا انتهك حقهم في التوفر على الماء مما مس بحقوقهم الإنسانية الأخرى في الحياة الكريمة وفي الصحة والتعليم.

وقد قدمت الدراسة/التقييم التي اعتمدها مشروع "باجيه¹⁰ PAGER " المقارنة التالية لمستويات الولوج إلى الماء الشروب في العالم القروي لبلدان مشابهة أو أقل موارد من المغرب نورد منها هذا الجدول المعبر ولو أن السنوات المعتمدة تختلف:

الدولة/ السنة	الربط بالنسبة المئوية
ليبيا (1990)	80 %
تونس (1992)	65 %
موريتانيا (1990)	65 %
النيجر (1990)	59 %
المغرب (1994)	14 %*
الجزائر (1985)	55 %
بوركينافاسو (1990)	47 %
السنغال (1992)	42 %

* في إحصائيات هذا الجدول المقدم في التقييم الرسمي لبرنامج باجر نجد رقم سنة 2004 الذي سجل نسبة 60 % عوض رقم 1994. لكننا عوضناه برقم سنة 1994 حتى تسهل المقارنة مع الدول التي اختارها التقييم.

أما التضامن فلم يكن إلا في اتجاه واحد، ففي الوقت الذي عاش ولا يزال كثير من ساكنة منطقة الغرب الوافرة الموارد المائية في العطش أو شرب مياه الآبار ذات

¹⁰ برنامج التزود المجمع بماء الشرب في العالم القروي .

Le Programme d'Approvisionnement Groupé en Eau potable et l'assainissement dans le monde rural (PAGER) consiste à créer ou réhabiliter des points d'eau dans 27 provinces.

الجودة المتدنية¹¹ تم تزويد الدار البيضاء المدينة الميترربول والمدينة الصناعية ومنذ سنة 1930 بمياه الفرشة المائية العذبة " الفوارات" الموجودة في حوض سبو لكن لا الجماعة الحضرية للدار البيضاء ساهمت ولا الوطن برمته تضامن مع قرويي الغرب في التنقيب عن آبار الماء العذب أو جلب ماء الفوارات لهم. فإلى حدود سنة 1992 كانت الإحصائيات على الصعيد الوطني تشير إلى أن نسبة 85 % من نقط جلب الماء لم تكن صحية في البوادي. وفي جانب التضامن المالي فعلاوة على تحملات الميزانية العامة فالبرجوازية الفلاحية التي تستفيد من 88 % من المياه تتمتع كذلك من إعفاء شامل و تام من أداء الضرائب منذ سنة 1984 وإلى حدود سنة 2020.

وفيما يتعلق بالجودة يجذر التذكير بأن المياه المغربية تتوزع كما يلي حسب محطات البحث :

حالة المياه حسب تحليل العينات في محطات الرصد	المياه الجوفية	المياه السطحية
سيئة جدا	-	19
سيئة	51	26
متوسطة	29	9
حسنة	20	40
ممتازة	-	6

وفيما يخص الربط بشبكة الماء الشروب، ففي الحواضر وخاصة المدن الكبرى التي حرصت الدولة على تزويدها بالماء الشروب نجد أن الأحياء المهمشة ومدن القصدير عانت من صعوبات الحصول على الماء الشروب ومن انعدام الصرف الصحي لعقود طويلة، فالمعدل العام في المدن لم يصل سنة 1992 إلا إلى 78 % ليصل سنة 1996 إلى 82 % ثم إلى 84 % سنة 1998 وفي تقديرات 2007 سيبلغ 92 %.

¹¹ في أحسن الأحوال وغالبا ما لا يكون الماء حلوا ويسميه السكان "الماء الحار"

في الختام أود الإشارة إلى نقطتين مهمتين:

1- في جانب الحلول يجب التشديد على أن إمكانيات التغيير إلى الأفضل موجودة وأن المسألة مسألة أولويات واختيارات مرتبطة بالإرادة السياسية للدولة وبمدى تعبئة المجتمع المدني والقوى الديمقراطية للضغط من أجل الحماية والنهوض بالحق في الماء اعتمادا على أهداف محددة بدقة ومرافعة وجبهة تستقطب التأييد والتضامن وتقوي بالمشروعية والشرعية القانونية والتقنية موقف الضحايا. ففي منتصف التسعينات¹² تم تبني البرنامج العشري المسمى "باجير"¹³ 1995-2004 PAGER " في 27 عمالة وعند متمه سنة 2004 يمكن تقييمه من عدة جوانب فتكلفته أقل من تكلفة بناء سد من السدود التي دأب المغرب على بنائها كما أن انطلاقه تم بقرض للبنك العالمي لم يتجاوز 10 مليون دولارا في حين قدرت التكلفة بمليار دولار. وإذا كان فقط 20 % من سكان مناطق برنامج "باجير" ترتبط بنظام التزود بالماء ففي نهاية البرنامج أصبحت النسبة حوالي 50 % وارتفعت نسبة التمدرس من 30 % إلى 51 % وتقلصت الإصابات بالإسهال كثيرا. وبفضل هذا البرنامج تقدر النسبة العامة الوطنية للسكان المرتبطة بنظام التزود بالماء الشروب في العالم القروي الآن ب 70%.



¹² بعد انهيار جدار برلين وما أثاره من تغييرات جيوسياسية، و بعدما بدأت المؤسسات الدولية تغير سياستها ولما تأزمت الوضعية الداخلية بالمغرب وبدأ الحديث عن السكنة القلبية التي تهدد المغرب وعزمت الدولة على التهيئ للتناوب التوافقي مع المعارضة

¹³ Le Programme d'Approvisionnement Groupé en Eau potable et l'assainissement dans le monde Rural (pager) consiste à créer ou réhabiliter des points d'eau dans 27 provinces.

2 - هناك أخطاء ترتكب في التحليل في قضايا الماء وأود التشديد عليها بالأخص بالنسبة لمن أراد التعامل مع المؤشرات والأرقام الرسمية و التقنوقراطية لتناولها من منظور حقوق الإنسان¹⁴. فغالبا ما يتم حديث الخبراء عن عتبة الفلق أو الضغط المائي ويضعونها في حدود 1000 متر مكعب سنويا للفرد. وأود هنا أن أشير إلى أن هذا المؤشر لا يمكن اعتماده لقياس توفر الماء " disponibilité " إلا في الدول الشمالية حيث على العموم هناك وفرة الماء والتساقطات المطرية الغزيرة كما يمكن اعتماده في دول تمتاز بسياسة مائية رشيدة تعطي الأولوية لتلبية حاجيات الإنسان قبل أي شيء. وفي غيرهما لا يمكن اعتماد هذا المؤشر للمقارنات أو استصدار الأحكام والدروس دون حذر و تمحيص في وجهة الاستعمال فهي التي تسمح بالموازنة بين الحاجيات وتوفر أو عدم توفر الكمية الكافية. ففي بلدين لهما نفس المؤشر يمكن أن يكون الأول حاميا وملتزما بإعمال الحق في الماء إذا احترم حق المواطن أولا وأسس لحكامة رشيدة في تدبير كمية الماء التي يتوفر عليها من حيث المشاركة الشعبية الحقيقية ومساءلة المسؤولين وانعدام سياسة اللاعقاب بينما في بلد يقتل قرويه عطشا ويغرق المياه على السياحة والزراعات التصديرية ويركز اللاعقاب في التدبير يكون هذا البلد مسؤولا عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في الحياة والصحة والتعليم وغيرهم.

الوصول إلى الماء من منظور اقتصادي وتمويل السياسة المائية

خصص المخطط الخماسي 1968-1972 الذي يعد أول تجسيد إرادي للسياسة الجديدة (بعدها كان المخطط الثلاثي 1965-1967 انتقاليا) 45 % من الإعتمادات للفلاحة. ولترجمة الرغبة الملكية وتوجهاتها في التنمية الفلاحية على أرض الواقع كان على كل المخططات الاقتصادية أن تعبأ القروض اللازمة لتشييد وتجهيز السدود . وقد بلغت النفقات المرصودة لذلك 60 % من الإعتمادات المخصصة للفلاحة برمتها. وقد همشت هذه السياسة 90 % من الأراضي البورية (غير السقوية) وسكانها وبهذا نصبح أمام حيف عظيم وسياسة لا شرعية وغير منصفة حيث يمول الجميع مشاريع في عالم

¹⁴ بالنسبة للمغاربة يمكن تبسيط الأمر بالتذكير بقصة الشاويش الذي سئل عن راتبه فأجاب "أنا والقائد نناقضى مليون سنتيم"

قروي تقصى منها 90 % ويستفيد 10 % . وبشهادة البنك الدولي نجد إقرارا بارتفاع عدد الفقراء في العالم القروي ما بين 1960 و 1977 بنسبة 45 % .¹⁵

لقد دفع الجفاف والعجز المائي بعد جهود مضمّنية في بناء السدود إلى نقد التوجه الفلاحي المكرس للنموذج الفلاحي التصديري ولزراعة البكرات من طرف فئات جديدة من المهتمين كانت لا تستطيع مجارات المعارضين في مقولاتهم. كما دفعت الموجات الكبيرة للهجرة القروية للوعي والحديث عن كمشة من المستفيدين من سياسة السدود وعن غالبية من الفلاحين الذين طردهم من قراهم العطش بالقرب من نفس السدود وتجاهل السياسة الرسمية لأبسط الخدمات الاجتماعية. وهذا ما أدى بالبنك العالمي للضغط أكثر من أجل تغيير السياسة المائية.

غداة انطلاق سياسة السدود حددت أسعار و سنت منح متعددة لدعم الإنتاج الفلاحي خاصة المنتوجات التصديرية وتلك التي تمون الصناعات الغذائية الموجهة للسوق الداخلي كما تم إقرار قانون الاستثمار الفلاحي لسنة 1969 الذي حدد سعرا للماء جد متدن بالنسبة لتكلفة التعبئة كي تبقى النسبة الكبرى على عاتق الموازنة العامة. وهكذا اختارت السياسة المائية في موضوع السعر التخفيف على المستفيدين فلن يشتمل لا على تكلفة الاستثمار ولا على مصاريف استغلال وصيانة المشاريع الكبرى لتعبئة الماء. فالدولة تتحمل الجزء الأكبر من التحويلات التي وصلت حسب بعض الدراسات¹⁶ إلى ما بين 2.54 و 5.2 درهما للمتر مكعب. وتبلغ كلفة التوزيع في الدوائر السقوية 0.17 إلى 1.75 درهما مما يجعل الكلفة العامة لماء السقي تصل إلى ما بين 2.71 و 6.95 درهما للمتر مكعب. وفي آخر المطاف لا يغطي السعر الذي يؤديه الساقى/المستفيد إلا 20 % من التكلفة، زد على ذلك أنه في الواقع كثيرا ما يتهرب النافذون من الأداء ولا يستخلص الدين ويتقوى الجانب الربيعي لهذه الطبقة مما يقويها كما وكيفا ويضعف كل طاقم إداري أراد العمل وفق مبادئ المردودية والحكمة الرشيدة. وكثيرا ما يتم اللجوء إلى تبرير التسعيرة بمبررات متنوعة حسب موجات

¹⁵ BIRD – La Banque et réforme agraire – 1974 pp 6 – 11 . 1974

¹⁶ Mathilde Tenneson et Dominique Rojat *Afrique contemporaine* (printemps 2003), 151-69. "La tarification de l'eau au Maroc: comment servir différentes causes?"

المصطلحات والمفاهيم الرائدة كتشجيع الفلاحة والنهوض بالاقتصاد الوطني أو الأمن الغذائي. ويحد الخطاب الرسمي حججا دامغة. فالأراضي السقوية تساهم بـ 75% في إنتاج الحليب و بـ 82% في إنتاج الخضراوات و بالجزء الأكبر من الزراعات الصناعية الموجهة للسوق الداخلي (سكر، زيت...). لكن في ظل وضع لا تقاليد فيه لتقييم السياسات العمومية ولا لمحاسبة المسؤولين ومساءلتهم تضيع كثير من الحقائق ولا يتم وضع الأصبع على جوهر المشاكل التي بحلها يتم التقدم. فحتى دراسة حكاممة آليات وإدارة وتديبير الماء لا يروج لها. لأن تحليلا معمقا ومقاربة الكلفة مع المردودية تبين عكس ما تقدمه المبررات. وقد استفادت ليديك من مثل هذه المقاربة كما سنرى. وقد دلت الدراسة السابقة¹⁷ على إمكانية المقارنة بين مساهمة الأراضي المسقية في الثروة الوطنية وقيمتها المضافة في كل متر مكعب من ماء السقي وانطلاقا من رقم حسابات المخطط الوطني للماء (لسنة 2000) التي حددت القيمة المضافة ما بين 1.7 إلى 1.84 درهما للمتر مكعب خلصت إلى أن الماء يكلف المجتمع المغربي أكثر مما يساهم به في الثروة الوطنية.

ومن جهته لا يفوتر المكتب الوطني للماء الصالح للشرب لوكالات التوزيع إلا جزء من تكلفة إنتاج الماء الشروب حيث يتوزع ما بين 1.94 درهما للمتر في مكناس و 4.27 في مدينة الجديدة (سنة 2002). وبما أن الوكالات لا تسترد دائما مجموع هذا السعر فان الصيانة وتجديد البنيات التحتية يبقى غير ممكن مما يحتم ندخل الموازنة العامة.

و قد ظل سعر الماء رخيصا لدرجة أن ثقافة تبذير الماء انتشرت عند قوم يعتبر دينهم التبذير من الشيطان. فصيانة قواديس السقي تبقى مهمة لشهور وفي المدن فوكالات التوزيع تبني السقايات العمومية بدون نظام لإقفال الماء حيث يبقى هطالا ليل نهار وعلى مدار السنة والمستهلك لا يصلح أعطاب صنوبره لأن أداء ثمن ما سيضيع من الماء أرحم من نفقات وجهد الإصلاح. وكان مصروف الماء في ميزانية الأسر أقل من معايير منظمة الصحة العالمية. لكن في السنوات الأخيرة مالت الإدارة أكثر من اللازم

¹⁷ المرجع السابق.

في الجانب الآخر من الخطأ. فإذا كانت الموجات الأولى من الزيادات مقبولة إلى حد ما، فإن فترة ما بين 1991 و 1994 سجلت زيادة في متوسط دخل المغاربة ب 17 % في حين سجلت تسعيرة الماء زيادة بقدر 68 %.¹⁸ أما الخوصصة وما صاحبها من زيادات في الضريبة على القيمة المضافة أو في سعر المتر مكعب (سواء في مدن الخوصصة أو المدن التي لا زالت بيد الوكالات العمومية) فقد فاقت الحد وهددت الحق في الماء حتى عمت المظاهرات المناهضة لغلاء الماء والكهرباء كل أرجاء المغرب.

وهنا كذلك لا بد من اللجوء إلى تحليل نظام الحكامة والى فضائح تبذير المال العام لوضع الأصبع على الداء. فشرية ليديك حققت ملايير من الأرباح سنة 2001 عن طريق تقليص حجم مشترياتها من الماء من المكتب المنتج (المكتب الوطني للماء الصالح للشرب) بفضل تحسين مردودية شبكة التوزيع التي لم تكن تصل إلى مستوى 60 % بسبب التسربات والضياع. كما أظهر فصل عدة موظفين على منا كير ومنها أن وزير داخلية الحسن الثاني وأحد المسؤولين عن سنوات الرصاص كان يسقي ضيعته وملعب الكولف بالماء الشروب دون أن يؤدي ثمنه.

وخلص القول أنه كما تم تفادي إشكالية إصلاح البنيات العقارية في منتصف الستينات فالدولة لجأت لحلين يستبعدان مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار وإشراك المجتمع المدني والمستعملين للماء بصفة عامة ويخفيان معضلة الحكامة والتدبير: تفويض التدبير ونسيان مسؤوليات الماضي، الزيادة في التعريفة. وقد أظهر الواقع عدم ملاءمة هذين الحلين.

توفر الماء بكلفة مقبولة

لا يكفي التوفر المادي للماء للحديث عن حق الوصول إلى الماء فلا بد من قدرة جميع المواطنين على تحمل التكلفة للقول بإعمال الحق في الماء واحترامه وحمايته ووفاء الدولة والأطراف غير الحكومية بالتزاماتهم. كما يجب التذكير بأن التكلفة لا تحول

¹⁸نظر المخطط المديرى الوطنى للتطهير السائل 1998 .

فقط دون تحقيق الحق في الماء وإنما تحول كذلك دون تحقيق الحقوق الإنسانية الأخرى.

بالنسبة للماء الشروب تجذر الإشارة إلى أن سياسة خوصصة التدبير المسماة بالتدبير المفوض والرفع من تعريفة الماء الشروب والصرف الصحي أدت إلى تراجعات خطيرة تمس بالحق في التوفر على الماء في جانبه الاقتصادي. ففي بحثها عن الموارد الجبائية أقدمت وزارة المالية على ما تسميه توسيع الوعاء الضريبي بتضريب خدمات عمومية إضافية عوض اللجوء إلى محاربة التملص الضريبي للشركات الخاصة. وهكذا تم اللجوء إلى ثلاثة إجراءات تعتبر انتهاكات بينة للحق في الماء وتراجعا يناقض التزام المغرب بعدم التقهقر أو التراجع عم المكتسبات في ميدان حق من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

1. قلصت كمية الشطر الأول من 9 أمتار مكعبة إلى 6 أمتار مكعبة
2. رفعت تعريفة الشطر الثاني (في الدار البيضاء من 2.92 درهما إلى 9.69 درهما أي أن الشركة الخاصة المستفيدة من التدبير المفوض Lydec الفرنسية ستحقق ارتفاعا لسعر البيع بنسبة 231 % وفي الرباط من 2.13 درهما إلى 7.21 درهما أي أن الشركة الخاصة المستفيدة من التدبير المفوض REDAL الفرنسية ستحقق ارتفاعا لسعر البيع بنسبة 238 %). وفي المناطق الأخرى (قروية أو التي لم تدخلها بعد الشركات الخاصة في إطار تفويض التدبير) تتراوح الزيادة في التعريفة ما بين 3.08 درهما للمتر مكعب و 3.50 درهما.
3. تم الرفع من الضريبة على القيمة المضافة ب كما تم تضريب كميات الصرف الصحي التي كانت معفاة من الضرائب.

لا تتوفر على معطيات حول الآثار الاجتماعية والصحية لهذه الإجراءات ولكن الغضب الشعبي العارم وانضمام السكان إلى الوقفات الاحتجاجية لتتسقيات مناهضة ارتفاع الأسعار وما صاحبها من قمع لحرية التعبير والتظاهر تعد مؤشرا قويا على الآثار السلبية الأكيدة لسياسة الحكومة في ميدان تدبير الحق في الماء.

كما أن تحليلا مقارنا للأجور وتكلفة الماء مؤشر آخر على الانتهاك الذي مس حق

الناس في الماء. فقد قمنا انطلاقا من حالة حقيقية في مدينة الرباط بالعملية الحسابية
وأعطينا ما يلي:

استهلاك 30 مترا مكعبا من الماء بالنسبة لأسرة من 7 أفراد كلف 318.86 درهما في
شهر شتنبر 2007 وزع كالتالي:

	%	المبلغ	
	6.54	20.86	الدولة: الضريبة على القيمة المضافة
	93.45	298.00	شركة التدبير المفوض
		13.55	الحق في الربط *
		231.36	الماء
		53.09	التطهير
	100	318.86	المجموع الشهري
		1800.48	الحد الأدنى للأجور

* أليس بغريب أن تسمى في الفاتورة "إتاوة" هكذا !

تدل تحقيقات الاستهلاك الوطني على ان الفئة الدنيا تخصص 22.5 % من نفقاتها
للسكن و 4.4 % للعلاج والنظافة وهنا نرى ان الماء لوحده دون الكهرباء يقترب من
أعلى شطر في النفقات وهو السكن.

وفي جانب آخر فقد تم ذلك ولا يزال في انتهاك صارخ للحق في المعلومة حول الماء
وتداولها حيث يتصل كل من الشركة الخاصة والحكومة حول المسؤولية في رفع
الأسعار بل وبين أعضاء من مجلس المدينة وعمدتها حتى أن عدة أعضاء في مجلس
مدينة الدار البيضاء المنتخب عمدوا إلى طرح العرائض وجمع التوقيعات المنددة
بالرفع في الأسعار في إطار حملات انتخابية ليس إلا حيث واصلت الشركة قطع الماء
على المحتجين. وبالرجوع إلى تفويض التدبير يجب التذكير بانعدام الشفافية التي
صاحبت الصفقة¹⁹ حيث لا أثر لدفتر التحملات رغم معارضة المقاولات الوطنية

¹⁹ تمت الصفقة سنة 1997 لكن نفس الشركة لا زالت تتمتع بالعقد دون استناد إلى دفتر لتحملات . وفي الرباط
تم التفويض سنة 1999 أما في مدينتي طنجة وتطوان فقد فوض التدبير للشركة الاسبانية أمانديس
AMENDIS في يناير 2002.

ومطالبة المنتخبين لوزارة الداخلية بالشفافية بل لم يصدر قانون يحدد شروط وآليات تدبير التفويض إلا في صيف سنة 2006.

كما أن اللجوء إلى السياسة المقارنة يفيدنا مثلا بحالة فرنسا حيث تثار في النقاشات هناك مسألة مجانية كمية أدنى ضرورية من الماء للمعوزين. كما تناقش فكرة نقص تعريفه الشطر الأول إلى حدود 50 من الفاتورة وهذه الفكرة الأخيرة حققت في بلجيكا ويتم فعليا في فرنسا رصد إعانة لأداء فواتير الماء تستفيد منها 50.000 أسرة.²⁰

فأظن أن النضال من أجل تدقيق مطلب الرجوع إلى شطر 9 أمتار مكعبة (جل الخبراء يقولون بحد أدنى ما بين 30 و50 لترا للفرد في اليوم) و إعفاء الفاتورة برمتها من الضريبة على القيمة المضافة التي فرضتها وزارة المالية (وقبلها الوزير الأول السابق عوض أن يبنى الرأي التقني للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب الذي شدد على ضرورة المحافظة على شطر اجتماعي في مستوى مكعب 8 أمتار) مطلبين معقولين كحد أدنى و بالنظر كذلك لإعفاء الفلاحين الكبار من الضرائب وهم يستفيدون من 90 % من الموارد المائية الوطنية. كما يجب التدقيق والمساءلة في النسبة المخصصة من الناتج القومي لقضايا الماء الشروب والتطهير الصحي حيث لا زالت بعيدة عن 1% وهو الحد الأدنى الذي توصي به الهيئات الدولية.

الكلفة الاقتصادية والاجتماعية: هدر الموارد المائية،

ضعف الصرف الصحي، التلوث، الأمراض

تشير الدراسات إلى أن الماء ورغم وضعيته المقلقة لا يزال يتم تجاهله كثروة وطنية تشكل رافدا من روافد المال العام. كما يتم تجاهل حقوق الأجيال القادمة. فنظام الري يطبعه مردود جد ضعيف بفعل تقنيات الري المعتمدة و تآكل شبكة القنوات وإهمال الصيانة وضعف التدبير. كذلك فالمياه الجوفية لم تستغل بطرق رشيدة وعقلانية. وهكذا فإن جشع البرجوازية الفلاحية للماء هدد مناطق كانت جنات إلى الأمس القريب، مما أدى إلى تقلص الفرشاة المائية. فالفرشاة المائية تستغل أكثر بكثير من

²⁰ وتثار انتقادات كثيرة لضعف هذه النسبة مقارنة مع الإعانات لأداء فاتورة التلفون التي تستفيد منها 500.000 أسرة أو إعانات أداء الطاقة التي تستفيد منها 700.000 أسرة.

طاقة تجدها وقد دلت الدراسات الرسمية على جلب 600 مليون متر مكعب من فرشة حوض سوس في حين أنها لا تتجدد إلا بمقدار 400 مليون متر مكعب. وقد شكل هذا تهديدا خطيرا بحق الفلاحين الفقراء في الماء في منطقة سبي الكردان حيث يتواصل إفلاسهم. فقد انتقل عمق آبار منطقة سوس من 100 إلى 350 مترا وتم تفويت تدبير الري من المكتب الجهوي العمومي إلى شركة "أونا ONA"²¹ الخاصة مما يعني مزيدا من التكاليف في تجهيز الضيعات الفلاحية بأنظمة جديدة وتحمل أعباء خوصصة توزيع الماء. ويعتبر كثير من الخبراء أن هذا مثال خوصصة فريد في دول الجنوب. وكذلك نجد ضعفا لمردود نظام التزود بالماء الشروب في المدن حيث لا تتجاوز عتبة مردود القنوات نسبة 65% مما يعني ضياع 35% من الموارد التي لا تصل للمستفيدين.

وفيما يخص الحق في للصرف الصحي فالمدن وحدها تتوفر على تجهيزات أما البوادي فلا تتوفر على أدنى نظام للصرف الصحي. وفي المدن لا يمكن احتساب الربط بالماء الشروب كمؤشر للحق في الصرف الصحي لأن هنالك أحياء تتوفر على الماء الشروب دون قنوات الصرف الصحي. ويقدر المؤشر الآن ب 76% بينما كان في سنة 1996 يقدر ب 78.9% مما يعني تراجعاً تعترف به الدراسات الرسمية. وحتى في المدن الكبرى نجد أحياء يلجأ فيها السكان بصفة فردية إلى الحفر لحل مشكل الصرف الصحي²². وعلى العموم فحوالي 70 من الحضر سنة 2003 يتوفرون على نظام للصرف (40 في المدن الصغرى) لكن 60 فقط من المياه العادمة المنزلية والصناعية هي التي يتم جمعها نظرا لضعف جزء من قنوات الصرف.

²¹ أمنيوم شمال إفريقيا شركة أسست في الفترة الاستعمارية ومغربتها الأسرة الملكية التي أصبحت تمتلكها.
²² كما هو الحال في بعض أحياء تمارة بولاية الرباط سلا.



مصب معصرة زيتون في نهر سبو

من ناحية أخرى رمت المدن سنة 2003، مقدار 230 مليون متر مكعب من المياه العادمة منها 180 مليون متر مكعب تلقى بالخلاء أو تصب في الأنهار وتساهم بنسبة 42 % في التلوث. وتعتبر هذه الأرقام عن تفاقم مقلق حيث أن تحقيقات سنة 1992 دلت على أن هذا النوع من التلوث كان بمستوى 10 % أقل. وبدورها ترمي الصناعات المختلفة ما يوازي 3.3 مليون معادل إنسان. وتساهم النفايات الصلبة الملقاة في مطارح غير مراقبة و الموجودة غالبا قرب أسرة الماء في تلويث الماء كذلك وتبلغ هذه النفايات 4.7 مليون طنا.

وبالرجوع إلى تحقيقات²³ بداية وأواسط التسعينات حول كارثة حوض سبو نقف على مدى انتهاك الحق في الماء الصحي. فحوض سبو يمتد على مساحة 40.000 كلم مربع، ساكنته تفوق 6 ملايين نسمة، أي ما يعادل 20% من ساكنة المغرب، ويتوفر على رصيد مهم من الموارد المائية تتاهز 6.6 مليار مترا مكعبا سنويا من المياه، أي ما يعادل 30% من الرصيد الوطني من هذه المادة، وعلى رصيد من المياه الجوفية

²³ نظرا لصعوبة الحصول على آخر المعطيات التي لازالت قيد الاستعمال لتسطير البرامج واختيار الحلول. وأحيانا برزت تفاعلات بالنسبة لتحقيقات التسعينات (1992-1995) قد اعتمدت على الوضعية السابقة. فالحق في الوصول إلى المعلومة منتكح بدوره خصوصا وقد تم وضع مشروع مندمج للتنمية المستدامة لحوض سبو لمواجهة المشاكل البيئية التي يعرفها وعلاج ما يترتب عنها من آثار سلبية. كما أن الحكومة السابقة تعهدت على العمل لإخراج برنامج وطني للتطهير أوأخر انتدابها وغداة أخر اجتماع لمننديات الحوار الوطني حول الماء (مايو 2007) لكن الحكومة الحالية لم تقدم مثل هذا البرنامج. واليوم من حق المجتمع المدني المطالبة بالحصول على مرتكزات هذا البرنامج لإبداء رأيه وممارسة حقه في الرقابة.

المتجددة يبلغ 800 مليون متر مكعب، أي ما يناهز 20% من الرصيد الوطني من هذه المادة، كما تبلغ المساحة الصالحة للفلاحة بالحوض حوالي 1.830.000 هكتار، أي 20% من الأراضي الفلاحية بالمغرب، لكنه يبقى عرضة لتفاقم نسبة تلوث المياه بحوضه، بفعل ضعف قدرة المعالجة التي لا تتجاوز نسبة 3% من مجموع المياه العادمة، مما يجعل هذا الحوض أكثر الأحواض المغربية تلوثا ويهدد بالتالي صحة وسلامة ساكنته ويحد من قدرته على التنمية. فمن أصل 300 مليون متر مكعب من المياه العادمة التي توجه نحو الأنهار المغربية يصب في حوض سبو 120 مليون متر مكعب أي ما يوازي 40 في المائة. ففي سنة 1993 تم في المغرب إحصاء 6.195 حالة كوليرا ، أغلبها لساكنة توجد على سافة أو بجوار نقط صرف المساه العادمة المنزلية التي لا تعالج.

وبدورها تساهم الأراضي المسقية في تلويث المياه خاصة الجوفية حيث ارتفعت نسبة النترات في مياه الفرشاة المائية وهكذا تبين أن 50 % من محطات المراقبة التي اختيرت كعينات للدراسة سنة 2003 تشير إلى وجود مياه ذات جودة من متوسطة إلى سيئة. كما تبين أن الكثير من نقط الماء تحتوي على أكثر من 50 ملغ نترات في لتر الماء مما يفوق المعايير المعتمدة ويشكل أخطارا مؤكدة على صحة المواطنين المستهلكين بل وأكثر خطورة في مناطق تادلة وأرمل. ومن المؤشرات المقلقة أن الحوض المائي لنهر سبو الذي يشتمل على 30 % من الموارد المائية للمغرب و يضم 20 % من الساكنة هو الحوض الأكثر تلوثا بالبلاد وقد تناقص مخزونونه ب 40 % خلال 30 سنة الماضية.

هدر الموارد المالية: من انعدام الشفافية لتفويت التدبير المفوض إلى فضائح تهريب الأموال

من المعروف أن القطاع العام يصبح مرتعا للفساد في ظل انعدام أو ضعف الديمقراطية. وقد أبانت الأمم المتحدة في السنة الماضية وجها بشعا للرشوة لما قالت إن الفساد يتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن حرمان خمس سكان العالم من

مياه الشرب النظيفة²⁴. وأن الفساد في قطاع المياه يحرم أفريقيا من الطاقة الضرورية لإدارة عجلة اقتصاداتها فبينما تستغل أوروبا 75% من إمكانات توليد الطاقة من المصادر المائية تستغل أفريقيا 7% فقط. وإذا كانت المعطيات غير متوفرة بالنسبة للمغرب فإن بعض الفصائح تعطينا فكرة عن الموضوع.

وفي مرحلة بناء القطاع العام بالمغرب غلب الفساد وتعاطي الرشاوى في تمرير الصفقات العمومية ثم ابتداء من سنة 1973 التصق الفساد بسياسة مغربية المقاولات²⁵ وابتداء من أواسط التسعينات ارتبط الفساد بسياسة خصصة المقاولات العمومية. وقد سادت أدبيات تصف الحالة بظهور بورجوازية بيروقراطية وبأن الرشوة تجاوزت الظرفية لتصبح هيكلية ومأسسة.²⁶

وفي خطاب الحسن الثاني غداة انقلاب يوليو/تموز 1971 علل الأزمة الاقتصادية والسياسية التي جرت إلى الانقلاب بانتشار الفساد وأعلن ضرورة الحزم والجدية في معالجته²⁷. لهذا تم التحقيق في الفساد ابتداء من فبراير 1971 نظرا لاستتكار بعض الضباط وتشكي شركات أمريكية وثلثه محاولة الانقلاب في يوم 9 يوليو 1971 ولم تتم المحاكمة إلا في أواخر سنة 1972 سنة محاكمة الانقلابيين. وقد أبانت المحاكمة على قضايا فساد متصلة بسياسة السود والصناعات الغذائية المرتبطة بها نذكر منها ما يلي:

²⁴ انظر أرشيف قناة الجزيرة القطرية لمارس 2006.

²⁵ تشير الدراسات وتقارير أحزاب المعارضة إلى استقادة الكثير من الوزراء والموظفين الكبار من المغربية.

²⁶ انظر على سبيل المثال المؤتمر الثاني لحزب التقدم والاشتراكية 1979 ص 93 أو المؤتمر الخامس للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية 1975. الوضعية الاقتصادية أو المؤتمر الثامن لحزب الاستقلال 1973.

²⁷ في أوائل سنة 1972 جاء الجنرال أوفقيير (من أقوى رجالات الحسن الثاني تقلد عدة مناصب مدنية وعسكرية توفي اثر قيامه بانقلاب فاشل) في يوم لاجتماع وزاري وهو يتأبط بعض الملفات، وضعها على طاولة الاجتماع بحركة ملحوظة، ثم قال للوزراء المجتمعين: سادتي الوزراء لدي هنا بعض الفصائح الكبيرة والصغيرة التي انغمرتم فيها خلال الأونة الأخيرة، فهل تريدون أن أفتحها؟ ان فيها ما هو كاف بإرسال كل واحد منكم للسجن بضع سنوات !

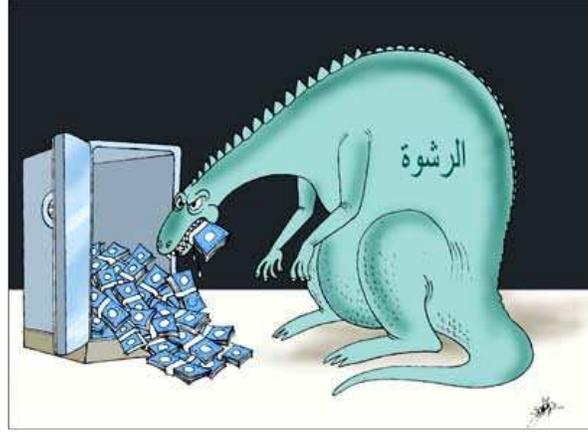
بعض قضايا الفساد مما تعلق بالماء في أول وأكبر محاكمة بالمغرب شملت
وزراء الفلاحة والأشغال العمومية والمالية وآخرين

السنة	الوسيط	نوع الصفقة	فازت بها مقابل عمولات
1966	ع.م.ب. ش.ت.د.	وزارة الصناعة تعلن عن سمسة من أجل بناء معمل للسكر بمشروع بلقصري	شركة ش.ت.د.
1967	ع.م.ب.	معمل للسكر بسيدي علال التازي	شركة بيمالوكس
1967	ع.م.ب.	أعلنت وزارة الفلاحة عن سمسة لشراء الأسمدة	شركة سويسرية
1968	ع.م.ب.	سد بالجنوب بزواوية بوريار	شركة تيوكواكسبور الروسية

قضية شركة ليديك بالدار البيضاء

تتفرع شركة ليديك عن المجموعة الفرنسية (سويز) التي تعتبر من الشركات العابرة للقوميات. وقد سبق وأن عرفت مشاكل مع الحكومة الأرجنتينية. في أواخر سنة 1996 كان المجتمع المدني كله يندد بانعدام الشفافية في ملف تفويت التدبير لهذه الشركة من طرف وزير الداخلية لكن المسؤولين واجهوا الاحتجاجات بالتهديد. كما أن فيدرالية المقاولين المغاربة احتجت بشدة على إقصاء المقاولات المغربية وعلى الطابع السري للصفقة وهدر الحق في الاطلاع والوصول إلى الخبر المتعلق بالماء.

يجب بدء التذكير بأن ليديك سجلت سنة 2006 مليار درهم كأرباح الشيء الذي لم يكن تصوره ممكنا عن طريق الوكالة العمومية نظرا لمشاكل الحكامة وانعدام الرقابة وسياسة اللاعقاب. فتدبير ليديك اعتمد أساسا على إصلاح شبكة القنوات مما سمح لها برفع مردودها وقلص مشترياتها من الماء من المكتب الوطني للماء الصالح للشرب ثم على الزيادات المتتالية منذ 1997 في تعريفات استهلاك الماء. وكى لا نظم الوكالة فيجب كذلك التذكير بأن الوكالة لم تكن ذات طابع تجاري فلم يكن اللجوء إلى الرفع من الأسعار. بينما يتضح من ارتفاع التسعيرة مع مجيء ليديك أشياء كثيرة. فمن



خلال الفرق الكبير الذي يتجلى من المقارنة بين ثمن شراء "ليدك" للماء²⁸ وهو 4.92 درهما للمتر مكعب وبين السعر المتوسط المطبق من قبل "ليدك" الذي يصل إلى 8.70 درهم للمتر مكعب، نجد هامشا مضافا بنسبة 77%. وبهذا بلغت الأرباح 673.279 مليون درهم خلال سنوات 2003-2005 أي مرتين ونصف قيمة الرأسمال الذي جلبته مجموعة "سوز" إلى المغرب والمحدد في 260 مليون درهم تقريبا²⁹. وفيما يتعلق بالاستثمارات يجب الإشارة كذلك إلى ما يسمى بـ"مفعول الرافعة" أي أن ليدك اعتمدت على القروض البنكية المغربية لأن كلفتها أقل من كلفة المساهمة بالرأسمال الذاتي.

وفي آخر هذه السنة سمحت ظروف الاحتجاجات الكثيرة للمواطنين وضغطهم وتضامن كثير من المنتخبين المحليين وقرب استحقاق 2009 لتجديد أعضاء مجلس المدينة والصراعات بين الكتل الحزبية بفرض القيام بافتحاص لتسيير ليدك والوقوف على التزاماتها. نظرا لعدم قيام وزارة العدل بالمتابعة واقتصار وزارة الداخلية على الحل بالتراضي أو استدعاء لجنة دولية للتحكيم فإننا سنكتفي بتقديم المشكل. فقد تبين للجنة الافتحاص المختلطة³⁰ أن الاختلالات كثيرة وخطيرة ومنها:

²⁸ من عند المنتج الأساسي- المكتب الوطني للماء الصالح للشرب-

²⁹ أرقام من تقرير لجنة الافتحاص المختلطة

³⁰ مكونة من خبراء ماليين وقانونيين من وزارة الداخلية وأطر ومستشارين من مجلس المدينة ومكتب افتحاص.

- إحراق وثائق محاسبية لسنوات 1997-1999،
 - تهريب أزيد من 411 مليون درهما للخارج دون إذن من مكتب الصرف،
 - الاستيلاء و توزيع 800 مليون كأرباح في الوقت الذي ينص فيه الملحق الرابع من العقد "أنه لا يحق للمساهمين في شركة ليديك توزيع الأرباح إلا بعد مرور 10 سنوات "
 - وقد كشف مجلس المدينة في جمع استثنائي عن مبلغ إجمالي لخسائر خزينة الدولة قدر ب 3 ملايين و 127 مليون درهما .
- وتجذر الإشارة هنا إلى أن تكلفة بناء 5 سدود في ميزانية 2008 قدرت ب 1.5 مليار درهم !

خلاصات

لما تم التوجه إلى ربط السكان بشبكة الماء لمس الجميع قلة التكلفة مقارنة ليس مع الاستثمارات الضخمة ولكن فقط مع كلفة سوء التدبير التي يشكله ضياع الماء والتهاون في الصيانة. فإذا لم نخط الخطوة الواجبة لعنق الإنسان المهمش وربحه لصالح المجتمع فان ليديك بفضل موقعها وعلاقتها ونشر العولمة الليبرالية لنموذج الخصوصية، خطت بسهولة تلك الخطوة لكن لتجني وحدها وراء ذلك أرباحا طائلة بينما صراخ الأمهات والأطفال أمام شبابيك الأداء ليس له وزن !

تقتضي المواطنة، كما يحث القانون الدولي الدول الأطراف، أن تتخذ الإجراءات الفعلية لتمكين ممارسة السكان لحقهم في الماء دون تمييز وبضمان الأسبقية للوقاية من العطش ومن الأمراض والعمل على تغطية الحاجيات الشخصية والمنزلية الضرورية خصوصا للفئات المهمشة في إطار بيئة مائية صحية قبلها على مستوى طرق التزويد وبعديا على مستوى الصرف الصحي للمياه.

لكن قانون القوة كسلطة سياسية أو كأموال يحول دون قوة القانون. أما الثانية، فهي كون قانون القوة والمال مدمر يجر إلى تبذير الموارد لأن القوة المتسلطة لا تحاسب

والى الآثار المدمرة للبيئة لأن السلطة المطلقة لا تساعل. لهذا لا بد من مواطنين واعين للتسلح بالقوانين والمواثيق الدولية لحماية الطبيعة والبشر والضغط من أجل تطبيق القانون والعقلانية والحكمة الرشيدة طالما بقت الإرادة السياسية والالتزام بالاتفاقيات هي الباب الموصدة والضروري فتحها لأي مناهضة حقيقية للفساد ولأي أعمال للحق في الماء. والرشوة الكبرى أو الفساد العام غالباً ما تكون نظامية يقف خلفها رجال نافذون لهم جذور وعصابات منظمة تغرس في كل المجالات عن طريق التعيينات الفوقية والزبونية الخارجة عن أي شرعية قانونية أو مجتمعية. ويحمي هذه المنظومة الوضع القائم على اللامساءلة واللاعقاب. أما الوعي بالإختلالات فلم يعد تحت شمس العولمة والقانون الدولي صعباً فالحكمة الرشيدة بيئة والحكمة السيئة بيئة.



احتجاجات مياه الشرب في مصر... ودور منظمات المجتمع المدني

بقلم: عبد المولى إسماعيل

مقدمة

شهدت مصر بداية من النصف الثانى لعام 2007 وحتى يناير من عام 2008 موجة احتجاجات حول غياب الحقوق الاساسية فيما يتعلق بمياه الشرب وصلت إلى ما يقرب من 40 احتجاجًا،* الأمر الذي يشير إلى أن احتجاجات العطش أو "انتفاضات العطش" كما يطلق عليها البعض قد بدأت تشكل مساراً جديداً لحركة اجتماعية تترافق مع احتجاجات المصريين للحصول على رغيف الخبز، ومن ثم بات الحصول على قطرة الماء وكسرة الخبز أحد أهم ملامح الغضب الذى تكتوى به صدور المصريين. ولعل من أكثر المواقف تراجيدية مقتل إحدى السيدات تحت عجلات أحد جرارات المياه، أثناء تسابقها مع آخريات للفوز بجركن مياه نظيفة.³¹

وتأتى تلك الاحتجاجات على خلفية التصريحات والإحصاءات الرسمية التى تشير إلى زيادة نسب الأسر المتصلة بخطوط الشبكة العامة لمياه الشرب بـ 95.5% من إجمالي سكان الجمهورية، 98.8% من سكان الحضر و 92.9% من سكان الريف.³² الأمر الذي يشير إلى مفارقة مهمة تدور حول التناقضات التى تكتنف واقع مياه الشرب فى مصر، ففي الوقت الذي تتزايد فيه نسب الأسر المتصلة بشبكات مياه الشرب فى السنوات العشر الأخيرة، مثلما تشير الإحصاءات الرسمية الواردة فى هذا الشأن، فإن التساؤل الذى يطرح نفسه: لماذا هذه الاحتجاجات؟. هذا التساؤل هو ما تحاول الورقة الاشتباك معه من خلال البحث فى الأسباب الدافعة لبروز حركة الاحتجاجات المتعلقة بمياه الشرب، وبخاصة فى ظل المعطيات التى تشير إلى كون مصر من الدول الفقيرة مائياً، بل يمكن القول إنها تعاني من ندرة مائية، وينعكس ذلك على متوسط نصيب

* تم توثيق هذا الرقم بمعرفة الباحث من واقع الأخبار المنشورة بالجرائد المصرية عن الفترة المذكورة وبعض تقارير منظمات المجتمع المدني .

³¹ جريدة المصري اليوم ، العدد 1119 ، 2007/7/7 .

³² النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمنشآت ، 2006 ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

الفرد من الماء الذى لا يتجاوز 860 متر مكعب في عام 2003³³، أي أقل من 1000 متر مكعب سنويًا وهو متوسط الفقر/ التوتر المائي، أي أن مصر تقع ضمن نطاق دول الفقر المائي.

ولا يتوقع في المستقبل أن يزيد متوسط نصيب الفرد من الحصول على المياه النقية دون دائرة الفقر المائي، وبخاصة أن إجمالي الموارد المائية المتوقعة في عام 2017 لن تزيد عن 87.67 مليار متر مكعب وفقًا لوزارة الموارد المائية والرى المصرية³⁴، منها 10.56 مليارات متر مكعب مخصصة لمياه الشرب والاستخدامات الصحية وذلك بزيادة قدرها 3.14 مليارات متر مكعب عن عام 1997، في الوقت الذي يُقدر فيه أن يصل عدد سكان مصر عام 2017 إلى 91 مليون نسمة³⁵، وفي ضوء تلك التقديرات، فإنه من المتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب في عام 2017 إلى 114 مترًا مكعبًا فقط، وهو رقم يمثل درجة من الندرة المائية الشديدة.

الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول السيناريوهات المستقبلية للتعامل مع وضعية مياه الشرب، وبخاصة في ضوء التحديات التي تفرضها هذه المشكلة، وهو ما يتطلب المزيد من البحث والدراسة، يصعب تناولها ضمن إطار هذه الورقة، ومن ثم سنكتفي بمحاولة الاشتباك مع السؤال الذى تطرحه هذه الورقة.

ملامح الحركات الاحتجاجية الخاصة بمياه الشرب في مصر

قد تكون المرة الأولى التي تشهد فيها مصر هذا الزخم من الحركات الاحتجاجية الخاصة بمياه الشرب، وقد أخذت حركة الاحتجاجات والتظاهرات فى التصاعد، وصلت إلى ما يقرب من أربعين تظاهرة واحتجاجًا في مدن وقرى مصر، خلال فترة تزيد قليلاً عن ستة أشهر (من حزيران/يونيو 2007 وحتى كانون الثاني/يناير 2008)، ولعل ما يميز تلك الاحتجاجات انتشارها فى ربوع العديد من مدن وقرى مصر سواء بصعيدها أو فى شمالها، بخاصة محافظة كفر الشيخ، إضافة إلى ما تتسم به تلك

³³ تقرير التنمية البشرية (معهد التخطيط القومى : القاهرة ، 2005) ص 195 .

³⁴ وزارة الموارد المائية والرى ، الملامح الرئيسية للسياسة المائية عام 2017 ، يناير 2000

³⁵ المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الثالثة والعشرون ، 2002/2001

الحركات الاحتجاجية من استمرارية، حيث نجد أنه ومنذ انطلاق شرارة تلك الاحتجاجات التي تجلت بداياتها في حزيران/يونيو 2007 وحتى كتابة هذه الورقة لم تتوقف الحركة الاحتجاجية.

أشكال مقاومة ظاهرة العطش

اتسمت الحركة الاحتجاجية الخاصة بمياه الشرب، بتنوع أشكال المقاومة والتي تراوحت بين استخدام العنف من ناحية، واللجوء إلى الأشكال السلمية من ناحية أخرى، وفي هذا الصدد نشير إلى بعض تلك الأشكال وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

فيما يتعلق باستخدام العنف كأحد الصور الاحتجاجية

تجلى ذلك في قطع أحد الطرق الساحلية بمدينة البرلس بمحافظة كفر الشيخ الواقعة بشمال مصر، والتي تعد من أكثر المحافظات عطشا، حيث قام المتظاهرون بقطع الطريق الساحلي الدولي بالمحافظة، وذلك في الأسبوع الأول من شهر يوليو 2007 وقد جاءت تلك التظاهرة على خلفية قيام الشركة القابضة لمياه الشرب بمحافظة كفر الشيخ - وفي إطار سياستها الجديدة الرامية إلى استعادة التكاليف وتحقيق معدلات ربحية - بقطع مياه الشرب عن "البرلس" بهدف توصيلها إلى المستثمرين بمصيف "بلطيم" القريب من مدينة "البرلس"، وهو ما سبق أن حذر منه أحد أعضاء مجلس الشعب عن مدينة البرلس وهو العضو "حمدين صباحي" وذلك عام 2004 عندما أشار إلى قيام شركة مياه الشرب بالتمييز بين المواطنين في تقديم الخدمة في منطقتي "البرلس والحامول"، حيث إن المياه المنتجة تذهب لمصيف بلطيم ويحرم منها الفلاحون والصيادون في قرى " البرلس والحامول" بمحافظة كفر الشيخ³⁶.

ويمكن القول بصفة عامة أن استخدام العنف كأحد الأشكال الخاصة بمقاومة العطش في مصر، لا يعد ملمحاً رئيسياً في سياق دراسة الحركات الاحتجاجية الخاصة بمياه الشرب، وحيث لا تزيد تلك النوعية من الاحتجاجات عن أربع حالات ضمن سياق تلك الحركة الاحتجاجية.

³⁶ مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة الخامسة ، 2004/11/21 ، ص 76 .

المقاومة السلمية لظاهرة العطش

تعد المقاومة السلمية لظاهرة العطش في مصر السمة الرئيسية التي تنوعت بين الاعتصام، والإضرابات، واستخدام آلية الشكاوى في مخاطبة المسؤولين.

وقد بلغت جملة التظاهرات السلمية عن الفترة محل الدراسة 36 احتجاجًا ما بين تظاهرة واعتصام. وكان من بين تلك التظاهرات السلمية، قيام سكان قرية «دمنتو» التابعة لمركز المحلة الكبرى والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من 30 ألف نسمة، بتظاهرة يوم 2007/6/26 أمام ديوان عام محافظة الغربية، احتجاجًا على قطع مياه الشرب عن القرية لعدة أسابيع، مما أضطر أبناء القرية إلى شراء مياه الشرب يوميًا بواقع جنيهين للجرن الواحد، وتحملهم أعباء مادية كبيرة. كما أكد أبناء القرية المتجمعون أنهم أرسلوا العديد من الشكاوى إلي المسؤولين عن مياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظة ورئاسة مركز ومدينة المحلة الكبرى إلا أن أحدًا لم يتحرك³⁷.

في السياق نفسه كان أكثر من 3 آلاف مواطن بقرية بشبيش التابعة لمركز المحلة الكبرى قد بدأوا اعتصامًا يوم 2007/7/9 احتجاجًا على قطع المياه عنهم لفترة طويلة، ولم ينهوا الاعتصام إلا بعد قيام محافظ الغربية بتسيير ثلاث سيارات فنتاس كبير سعة إحداها 10 أمتار مكعبة، والأخرى سعة كل منها ستة أمتار مكعبة من المياه الصالحة للشرب والاستخدام الآدمي، حيث تقوم هذه السيارات الثلاث بتغطية حاجة المواطنين من المياه، وذلك كحل مؤقت، مع وعد بحل المشكلة نهائيا في الفترات القادمة³⁸.

وفي محافظة بني سويف جنوب مصر احتج مواطنو قرية "مازورة" التابعة لمركز "سمسطا"، على نقص مياه الشرب في منطقة الجبل الغربي، ورفعوا لافتات كتبوا عليها **عطشانين في بلد النيل**.

أما الاتجاه الثاني من صور المقاومة السلمية إزاء ما يتعرض له الناس من مشكلات

³⁷ جريدة المصرى اليوم ، عدد 1110 ، فى 2007/6/28.

³⁸ علاء عبدالله ، جريدة المصرى اليوم ، العدد 1123 ، 2007/7/11.

خاصة بمياه الشرب فى مصر، فنجده مرتبطاً بالشكاوى التي يرسلها المتضررون سواء من عدم الوصول إلى المياه أو من سوء نوعيتها. وفى الغالب ترسل هذه الشكاوى إلى وزارة الري ومرفق مياه الشرب إضافة إلى بعض الجهات الأخرى مثل بعض وسائل الإعلام وبخاصة المكتوبة منها.

وفي هذا الإطار نجد أن هناك أعداداً كبيرة من الشكاوى، لكن للأسف لا يوجد حصر بها فى مصر، وإن كانت تمثل ملمحاً رئيسياً من صور وأشكال المقاومة التي يلجأ إليها الناس فى مواجهة الانتهاكات التي يتعرضون لها فيما يتعلق بمياه الشرب، ومن بين تلك الحالات على سبيل المثال لا الحصر، نجد سكان بعض القرى بمركز "سيدي سالم" بمحافظة كفر الشيخ التي تعاني ومنذ ثلاثين عاماً من عدم وجود نقطة مياه، على الرغم من مئات الشكاوى التي قاموا بإرسالها إلى المسؤولين سواء بالمحافظة أو مرفق مياه الشرب بالقاهرة وغيرهما من الجهات³⁹.

أيضاً من بين حالات الجأ بالشكاوى ما قام به عدد من سكان قرية "وردان" التي تعد من القرى الواقعة على فرع رشيد، أحد أفرع النيل، وتضم حوالي 80 ألف نسمة، إلا أن القرية محرومة من المياه النظيفة للشرب، حيث المياه لا تصلح لشرب الأدميين ولا الحيوانات لكونها تحتوي على العديد من الملوثات، حيث تتركز نسبة عديد من المعادن عن الحدود المسموح بها، وقد حاول سكان القرية التوجه للعديد من الجهات المسؤولة عن تلك المشكلة ولكن دون جدوى، بينما أشار أحد المحامين بالقرية إلى المشكلات التي تواجههم فى سبيل توثيق حالة التلوث الشديدة لمياه الشرب التي تعانيها القرية، وذلك بسبب عدم اعتراف الجهات المسؤولة عن وضع المياه بالقرية بوجود مشكلة من الأصل، وعندما حاولوا إجراء تحليل للمياه بإحدى المعامل الرسمية اكتشفوا أن رسوم تحليل العينة الواحدة يتجاوز الألف وخمسمائة جنيه وهو أمر لا تطيقه القدرة المالية لسكان القرية، الذين قام عدد منهم بجمع بعض التبرعات لتحليل عينة المياه التي كشفت عن عدم صلاحية المياه للاستعمال الأدمي، وعلى الرغم من التقدم بشكاوى مصحوبة بالتقرير الخاص بتحليل عينات المياه، لكن دون جدوى، الأمر الذي اضطر

³⁹ منير الصحة والبيئة، جمعية التنمية الصحية والبيئية، عدد 11.

سكان القرية إلى إنشاء لجنة محلية قائمة على الجهود الطوعية بالدفاع عن حق سكان القرية في الحصول على مياه شرب نظيفة.

ولعل من بين الانتهاكات مدعاة للدهشة تلك التي طالت بعض المواطنين بسبب جأرهم بالشكوى، حيث قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على عدد من المواطنين بقرية "ميت يعيش" التابعة لمركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية بشمال مصر، وذلك يوم 2008/6/29، على خلفية قيام إمام أحد مساجد القرية بدعوة سكانها إلى الامتناع عن تناول مياه الشرب بسبب تلوثها الشديد، وذلك بعد إرسال بعض سكان القرية لعدد من الشكاوى للمسؤولين عن مياه الشرب حول تلوث مياه الشرب بالقرية وعدم صلاحيتها للاستخدام الآدمي.

وفى أعقاب دعوة إمام المسجد لسكان القرية بالامتناع عن تناول مياه الشرب، قامت قوات الأمن بالقبض على صاحب الدعوة، ومن سمحوا له بذلك من القائمين على إدارة المسجد، في الوقت الذي تم فيه القبض أيضًا على أحد المواطنين المسيحيين، وبدلاً من بحث شكوى سكان القرية حول تلوث مياه الشرب، تم توجيه تهمة التحريض الطائفي للمقبوض عليهم، بدعوى أن من بين المقبوض عليهم مسيحيين ومسلمين.

أما الشكل الثالث من صور المقاومة السلمية فيتمثل في اللجوء للتقاضى أمام المحاكم، وعلى الرغم من أهمية هذه الآلية إلا أنها مازالت في طور النشأة وما يرتبط بذلك من عوامل ضعف.

الأسباب الدافعة لتزايد حركات الاحتجاج

اتجاه الدولة نحو خصخصة مرفق مياه الشرب، ومبدأ استعادة التكاليف

ظلت تصريحات المسؤولين بالحكومة المصرية لا تكف عن ترديد عبارات من قبيل أنه لا مساس بمياه الشرب، "لا لخصخصة مياه الشرب" .. إلخ، إلا أن واقع الحال شهد سعيًا حثيثًا باتجاه خصخصة مياه الشرب في مصر.

وكانت البدايات الأولى التي مهدت للخصخصة في قطاع مياه الشرب بعض الدراسات

التي أجرتها المجالس القومية المتخصصة، والتي رأت ضرورة وجود شركات متخصصة لمياه الشرب والصرف الصحي معاً داخل كل محافظة أو عدة محافظات متجاورة (إقليم)، وتقسّم مرافق كل من القاهرة الكبرى والإسكندرية بين عدة شركات مما يخلق جواً من التنافس بينها، ويكون لكل شركة الاستقلالية في رسم السياسات، والإدارة الاقتصادية التي تغطي تكاليف التشغيل والصيانة وتحقيق أرباح مناسبة، بحيث تحقق النجاح في إدارتها لهذا المرفق إدارة اقتصادية تغطي تكاليف الصيانة،⁴⁰ وذلك من منطلق توحيد الأطر المؤسسية الخاصة بإدارة مياه الشرب التي تتمثل في عدد من الهيئات والمرافق العامة.

أيضاً أشارت إحدى الدراسات الأخرى أنه وإمكانية تعميم مياه الشرب حتى عام 2017 فإن الأمر يتطلب ضرورة وجود الإدارة الاقتصادية التي تقوم على مبدأ استعادة التكلفة الخاصة بالتشغيل والصيانة مع تحقيق ربح كاف⁴¹، وهو ما أكدت عليه دراسة المجالس القومية المتخصصة من ضرورة إنشاء شركات خاصة دون أي تدخل في إدارتها من قبل الدولة، مع ضرورة تحقيق فائض ربح مناسب يعود على المساهمين بالنتيجة، مما يشجع المواطنين على الاستثمار في هذا المجال⁴².

كما أوصت الدراسة نفسها بضرورة تعديل تعريف المتر المكعب من المياه حسب إمكانيات كل محافظة، على أن تقوم الشركات بإنشاء مصادر مياه نقية "صنابير" في الأحياء الفقيرة بدون مقابل، على أن تقوم المحليات بحسابية الشركات على ثمن هذه المياه بسعر التكلفة⁴³.

وكصدى لتلك الأفكار والرؤى بدأت أولى الخطوات في هذا الاتجاه مع عام 1994 الذي شهد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم "95" باعتماد مبدأ الهيئات الاقتصادية بدلاً من الهيئات العامة، والذي جرى بمقتضاه إنشاء الهيئة العامة لمرفق مياه الشرب

⁴⁰ إدارة مرفق المياه والصرف الصحي إدارة اقتصادية، المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة 17، 1997، ص 372، 379.

⁴¹ تعميم خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، المجلس القومي للخدمات الاجتماعية، الدورة 18، 1998/1997، ص 444.

⁴² إدارة مرفق المياه والصرف الصحي إدارة اقتصادية، ص 381.

⁴³ إدارة مرفق المياه والصرف الصحي إدارة اقتصادية، مرجع سابق، ص 382.

والصرف الصحي لمحافظة "القاهرة"، وبموجب هذا القرار تم إلغاء معظم القواعد القانونية التي تضمنتها مواد القرار 197 لسنة 1981 الخاص بإنشاء الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف⁴⁴، وبالتوافق مع تلك السياسة تلى ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم "281" لسنة 1995 والذي تم بمقتضاه تحويل الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف ببعض المحافظات إلى هيئات اقتصادية⁴⁵.

وكانت النقلة الثانية باتجاه الخصخصة في عام 2004 وذلك بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم "135" بإنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، وبموجب هذا القرار تم تحويل الهيئات الاقتصادية في 14 محافظة بمصر من بين 28 محافظة إلى شركات قابضة وتم إضافة باقى المحافظات تبعاً حتى عام 2007.

وتم تحويل وزير الإسكان تطبيق أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية على تلك الشركات، وبموجب هذا القرار خرجت تلك الشركات من رقابة مجلس الشعب وذلك فيما يتعلق بأدائها الاقتصادي، وأصبحت لا سلطان عليها سوى مجلس إدارة الشركة الذى يتم تشكيله كل ثلاث سنوات من خلال الجمعية العامة التى يجرى تشكيلها بمعرفة وزير الإسكان.

وعلى الرغم من أن قرار رئيس الجمهورية السابق الإشارة اکتفى بتحويل هيئة مياه الشرب والصرف إلى شركة قابضة، إلا أنه فى العام التالى مباشرة "2005" صدر قرار وزير الإسكان رقم 14 الذى وضع التصور لنوعية تلك الشركات من خلال تسييرها فى إطار الخصخصة عن طريق القيام بتأسيس الشركات التابعة وغيرها من الشركات المساهمة، وذلك من خلال الاشتراك مع شركات قابضة أخرى، أو بالاشتراك مع الأشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة أو الأفراد، كما يحق للشركة القابضة القيام بجميع التصرفات التى من شأنها أن تساعد فى تحقيق كل أو بعض أغراضها.

⁴⁴ قرار رقم 197 لسنة 1981 ، الجريدة الرسمية ، العدد 17 فى 1981/4/23
⁴⁵ الجريدة الرسمية ، العدد 37 فى 1995/9/14 .

أيضا يحق للشركة القابضة زيادة رأس مال الشركات التابعة القائمة أو تصفيتها أو دمجها أو تقسيمها، بالإضافة لشراء أسهم الشركات المساهمة المتداولة ببورصة الأوراق المالية. ولا يقف الأمر عند حدود دمج الشركات التي كانت عامة سابقاً في شركات أخرى سواء خاصة أو مملوكة لأفراد ..، بل ينص القرار على ضرورة العمل على إعادة هيكلة الشركات التابعة بكافة الوسائل التي تكفل لها العمل بكفاءة اقتصادية والعمل على توسيع قاعدة الملكية" ، ومن ثم ضرورة إشراك القطاع الخاص في إدارة هذا القطاع الحيوى وذلك بهدف زيادة كفاءة عمل تلك الشركات.

ولم يقف هذا القرار في تأكيده لمبدأ الخصخصة عند هذا الحد، بل ذهب إلى تأكيد مبدأ آخر مرادف لعملية الخصخصة وهو التأكيد على مبدأ تسليع المياه من خلال المادة الأولى منه والتي نصت على أن "غرض الشركة هو القيام بتقنية وتحلية ونقل وتوزيع وبيع مياه الشرب"، ومن الملاحظ هنا أنه وللمرة الأولى يرد بالقوانين المصرية كلمة بيع المياه، وهذا معناه الإتجار في المياه سواء بالبيع أو الشراء بغرض الربح وهو مبدأ ظل خلواً من القانون المصرى الناظم للإطار المؤسسى للمياه على مدار الحقب التاريخية المختلفة حتى عام 2005 مع صدور هذا القرار.

الإخلال بمبدأ المساواة فى الحصول على مياه الشرب

في الوقت الذي تعاني فيه مصر من ندرة مائية، نجد أن بعض الجهات السيادية، مثل وزارة الري، على سبيل المثال لا الحصر، قامت بمنح إحدى شركات البتروكيماويات الكندية 105 ملايين متر مكعب من المياه العذبة، مقابل 3 ملايين جنيه سنوياً أي ما يعادل 550 ألف دولار أمريكى تقريباً⁴⁶، في الوقت الذي يعاني فيه العديد من السكان فى بعض قرى ومدن مصر من ندرة المياه، مثل سكان منطقة العبور بمدينة الإسماعيلية وعددهم يصل إلى 20 ألف مواطن ولا يبعدون سوى 500 متر عن مكتب محافظ الإسماعيلية، ويشكون من عدم وجود مياه الشرب، منذ نحو 20 عاماً⁴⁷. بينما

⁴⁶ جريدة البديل ، العدد 273 فى 2008/4/19

⁴⁷ جريدة المصرى اليوم، العدد 1125 ، 2007/7/13

لجأ نحو 40 ألف مواطن في عزيتي «البط» و«عيسي» بدمياط، إلى استخدام مياه الترع الملوثة في الاستحمام والأغراض المنزلية إثر معاناتهم من العطش منذ 12 عاماً، بسبب تكرار انقطاع المياه، فيما أصيب أطفال من مدينة أبو رديس في جنوب سيناء، بأمراض جلدية بسبب عدم الاستحمام لندرة المياه وأرجع أحد المواطنين أزمة نقص مياه الشرب إلى المصايف قائلاً: الأثرىء في المصايف لازم يشربوا مياها نظيفة والغلاية لا يجدون كوب ماء⁴⁸.

ولا تتوقف درجة التفاوت بين الناس عند تلك الحدود، بل تمتد إلى الجودة المتعلقة بمياه الشرب، وفي هذا الصدد تشير دراسة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بأنه عند الحديث عن جودة قطاع مياه الشرب فقد تختلف النظرة قليلاً عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، فاتصال الناس بشبكة عامة لمياه الشرب لا يعنى فى كثير من الأحوال ضرورة حصول الأسرة على مصدر خاص للمياه وبخاصة فى ريف مصر⁴⁹، ومن ثم فإذا نظرنا إلى التوزيع النسبى لمدى اتصال المسكن بمرفق مياه وفقاً للتقسيمات الاقتصادية بين الناس، وذلك من واقع الدراسة الميدانية الخاصة بالمسح القومى للعقد الاجتماعى فى مصر عام 2005 فسوف نجد أنه بالنسبة لأفقر 20% من السكان منهم 62.2% لديهم حنفية داخل المسكن بينما يوجد 30.5% منهم لا يتصلون بأى مرفق للمياه، بينما فئة الـ 20% الأغنى من السكان يتمتع 98.3% منهم بحنفيات "صنابير مياه" داخل المسكن، ولا يتوقف الأمر عند حدود التفاوت فى الحصول على المياه بل تمتد الآثار الرامية للخصخصة إلى ارتفاع مستويات الأسعار المتعلقة بالحصول على مياه الشرب مقارنة بمستويات الدخل فى مصر.

وفى هذا الإطار يشير رئيس لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير السيد "محمد محمد أبو العينين" إلى أنه ومنذ عام 1996 كان هناك توحيد لسعر المياه فى كل المحافظات وهو 12 قرش للمتر المكعب، إلا أنه وبعد صدور قرار رئيس الجمهورية

⁴⁸ جريدة المصرى اليوم ، العدد 1125، 2007/7/13
⁴⁹ تقرير عن رؤية المجتمع فى المشاركة فى تطوير خدمات البنية الأساسية من واقع مسح العقد الاجتماعى بمصر ، 2005 ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، أبريل 2007.

رقم 135 لسنة 2004 بعملية تجميع الوحدات التي تعمل فى قطاع مياه الشرب فى قطاع واحد وتحت مظلة الشركة القابضة، رأت هذه الشركة ولأسباب اقتصادية إعادة النظر فى تقييم سعر هذه الخدمة، الأمر الذى دفعها إلى زيادة السعر إلى 23 قرشاً للمتر المكعب وهو السعر السائد فى كل المحافظات⁵⁰، ويشير رئيس لجنة الإسكان إلى أن سعر المياه الحقيقى يفوق السعر الحالى والذى يتراوح ما بين ستين قرشاً ومائة قرش⁵¹. فى الوقت الذى يؤكد فيه رئيس الشركة القابضة للمياه أن تعريفه المياه التى يدفعها العميل هى 23 قرشاً ثمناً للمتر المكعب الذى يكلفنى 80 قرشاً.. والفرق بين السعريين يتم كدعم نأخذ من الحكومة، يعنى أن الحكومة تدعم الفقير المحتاج بمبلغ 67 قرشاً وتدعم الغني غير المحتاج بالمبلغ نفسه⁵².

فى سياق آخر يشير أحد أعضاء مجلس الشعب المصري إلى أنه لا توجد سياسة سعريّة واحدة للمياه فى مصر، واتخذ من محافظة الأسكندرية مثالاً على ذلك، حيث يقوم المواطن بدفع عشرة جنيهاً شهرياً بعيداً عن قيمة الاستهلاك الفعلي⁵³.

وفى الوقت الذى يتم فيه تحصيل 23 قرشاً ثمناً للمتر المكعب الواحد بالقاهرة الكبرى، إلا أنه ومن واقع الإطلاع على عينة من فواتير الاستهلاك بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية، فقد اتضح أن إجمالي قيمة الفاتورة لا يقل عن تسعة إلى عشرة جنيهاً، على الرغم من أن قيمة استهلاك المياه قد لا تتجاوز مبلغ الأربعة جنيهاً، والفرق بين إجمالي قيمة الفاتورة واستهلاك المياه، يتم من خلال إضافة بنود أخرى مثل رسوم دمغة إيصال، رسوم تنمية موارد، رسوم صيانة عداد...إلخ.

ومن ثم يصبح الحديث عن أن قيمة المتر المكعب الواحد للمياه هو 23 قرشاً مجافياً للواقع، وإذا ما قسمنا إجمالي الفاتورة على قيمة الاستهلاك سنجد أن متوسط سعر المتر المكعب لا يقل عن ستين قرشاً (من واقع عينة لبعض فواتير استهلاك المياه فى محافظات القاهرة الكبرى).

فى السياق نفسه، فإن تعديل نظام دفع فاتورة المياه من ثلاثة أشهر، ثم إلى شهرين، ثم

⁵⁰ مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة السابعة ، 2004/11/22 ، ص 7 .

⁵¹ المرجع السابق ، ص 8 .

⁵² جريدة الأهرام، العدد 44056، 2007/7/21 .

⁵³ مضبطة مجلس الشعب ، الجلسة السابعة ، مرجع سابق ، ص 11 .

إلى شهر يلقى مزيد من الأعباء المادية على المواطنين، حيث يتحمل المواطن عبء سداد الرسوم والضرائب التي تصل إلى خمسة جنيهاً مرة كل شهر، بعد أن كان يدفعها مرة واحدة كل ثلاثة شهور، الأمر الذي دفع أحد أعضاء مجلس الشعب المصري إلى الإشارة إلى أن الزيادة في أسعار المياه بلغت 130% في عام 2004، وأنه بدلاً من تحصيل الفاتورة كل شهرين بات على المواطن سدادها كل شهر وما يضاف إلى ذلك من رسوم وخلافه، أي زيادة الأعباء على المواطنين⁵⁴.

ولا يقف الأمر فيما يتعلق بتسعير مياه الشرب عند هذه الحدود بل يمتد إلى المزيد من التضارب في السياسة السعرية للمياه وطريقة تحصيل قيمة استهلاك مياه الشرب بوسائل وأساليب غير مفهومة، حيث يشير نائب مجلس الشعب المصري "محمد عبد العزيز شعبان" إلى أن ما يقال عن توحيد أسعار المياه غير صحيح، فقد تقدم النائب إلى لجنة الإسكان بفاتورة لسيدة تعيش على معاش الضمان الاجتماعي البالغ خمسين جنيهاً شهرياً، في الوقت الذي كانت فيه قيمة فاتورة مياهها واحد وخمسون جنيهاً وخمسة وستون قرشاً، أي أن عليها أن تدفع قيمة المعاش بالكامل واستجداء باقي ثمن الفاتورة من الآخرين. وأشار إلى فاتورة أخرى قيمتها 257 جنيهاً عن شهري أغسطس وسبتمبر من 2004، وفاتورة أخرى بمبلغ 993 جنيهاً لمنزل آخر عن استهلاك المياه خلال شهري آب/أغسطس وسبتمبر/أيلول من العام نفسه⁵⁵.

غياب المشاركة المجتمعية في إدارة الموارد الخاصة بمياه الشرب

رافق تحويل الهيئة العامة لمرفق مياه الشرب في مصر إلى شركة قابضة صدور قرار رئيس الجمهورية رقم 136 لسنة 2004 بإنشاء جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك، بحيث تكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع مباشرة وزير الإسكان.

ويأتي هذا القرار لتأكيد مبدأ خصخصة مياه الشرب وذلك من خلال الإشارة إلى دور الجهاز القائم على تنظيم ومتابعة ومراقبة كل ما يتعلق بأنشطة مياه الشرب والصرف على مستوى الجمهورية، سواء التي تباشرها مشروعات حكومية أو المشروعات التي

⁵⁴ مضبطة مجلس الشعب، الجلسة السابعة، 2004/11/22، ص 14.
⁵⁵ المرجع السابق، ص 12.

تمنحها الدولة امتياز العمل في هذا المجال طبقاً للقانون أو وحدات مياه الشرب التي تنشئها المشروعات الخاصة على نحو يمكن ويشجع هذه المشروعات من تحقيق أعلى مستوى من الأداء بما يضمن استمرارية الخدمة بالجودة والكفاءة المطلوبة.

وعلى الرغم من أن ظاهر هذا القرار هو محاولة العمل على إشراك المواطنين من خلال التأكيد على دور المستهلكين وحقوقهم في معرفة حقوقهم والتزاماتهم وتعريفهم بطبيعة الدور الذي يؤديه الجهاز وذلك في إطار من الشفافية الكاملة.

إلا أن واقع الحال يشير إلى ما دون ذلك، حيث لا توجد أية مشاركة لجمهور المستفيدين أو المتعاملين مع شركات مياه الشرب، اكتفاء بقيام وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بتعيين عضو يمثل المستهلكين ضمن مجلس إدارة الجهاز، في الوقت الذي يترأس فيه وزير الإسكان رئاسة مجلس إدارة الجهاز إضافة لعضوية كل من المدير التنفيذي للجهاز، ورئيس الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، وعضوين يمثلان قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، وممثل لكل من وزارات المالية، والصحة والبيئة يرشحه الوزير المختص.⁵⁶

ويتضح من التشكيل الإداري السابق غلبة الجانب البيروقراطي وغياب أي مشاركة للمواطنين للمشاركة في إدارة هذا الجهاز اكتفاء بمشاركة شخص وحيد من المفترض أنه يمثل المستهلكين وذلك ضمن 11 شخصاً يشكلون مجلس إدارة الجهاز جميعهم من عدد من الوزارات المختلفة وممثلين لجهات إدارية. مختلفة، ومن ثم يتضح غلبة الجانب الممثل للجهات الإدارية والتنفيذية في مقابل شخص واحد يمثل المستهلكين يتم اختياره بمعرفة وزير الإسكان، على الرغم من أن هذا الجهاز يفترض فيه وفقاً لما نص عليه أنه من ضمن وظائفه بحث شكاوى المشتركين بما يكفل التوازن بين مصالح شركات المياه والمستهلكين والعمل على الحد من المنازعات التي قد تنشأ بينهما، ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا: هل التشكيل الإداري لجهاز مياه الشرب وحماية المستهلك يضمن التوازن المطلوب، أو يمكن أن يساعد في أعمال أية مشاركة حقيقية؟ هذا في الوقت الذي لا توجد فيه أي هياكل مؤسسية تضمن أي أعمال لمبدأ إشراك

⁵⁶ الجريدة الرسمية ، العدد 18 تابع يوم 2004/4/29.

المواطنين فى الرقابة على شركات مياه الشرب سواء فيما يتعلق بمستوى الجودة المطلوبة لمياه الشرب والتزام تلك الشركات بالمعايير والمواصفات الدولية المتعارف عليها، أو فيما يتعلق بالإتاحة ومستويات الأسعار .

دور منظمات المجتمع المدني فى التعامل مع مشكلة مياه الشرب

على الرغم من وجود ملايين الناس بجمهورية مصر العربية يعانون من عدم قدرتهم على الحصول على مياه شرب آمنة أو أولئك الذين يحصلون على تلك المياه بصورة منقطعة وغير منتظمة على مدار العام، إلا أنه فيما يتعلق بمواجهة المشكلات الخاصة بمياه الشرب، فإنها تعاني من غياب حركات مدنية تدافع عن حق الناس فى الوصول للمياه، إضافة لغياب وجود أشكال منظمة يمكن أن تساعد الناس فى سبيل ما قد يتعرضون له من مشكلات، بالإضافة إلى أن أغلب الجهود تتسم بالطابع العفوي أحيانا والفردى فى أحيان أخرى.

أيضا فإن هذا الجمهور الواسع من المستفيدين هو من التباين الشديد فى العديد من المناحي سواء الثقافية أو الاقتصادية، إضافة إلى أن هذا الجمهور ليس له إطار تنظيمي يجمعه فى إطار علاقته بشركات مياه الشرب. كما أن جزءا من هذا الجمهور ينضوي تحت تيارات فكرية وأيديولوجية متباينة، فبعضه أعضاء فى الحزب الوطني، وغيره فى أحزاب ليبرالية أو يسارية، إضافة لمنظمات أهلية... إلخ ، بينما السواد الأعظم منه لا ينتمى لأي أشكال منظمة.

فى الوقت ذاته لا توجد منظمات مدنية ذات تواصل قوى مع جمهور المستفيدين من مياه الشرب، أو حتى الفئات غير القادرة فى الوصول لخدمات مياه الشرب. وفى الغالب يتسم طابع هذه الجمعيات، مثل جمعيات حماية المستهلك على سبيل المثال لا الحصر، بالطابع التوعوي فى رسالتها دون التصدى الفعلي لأية انتهاكات يمكن أن يعاني منها سواء المستفيدين من خدمات شركات مياه الشرب أو غيرهم من فئات ليس بمقدورها الوصول لمياه الشرب. إضافة إلى عدم وجود استراتيجيات واضحة لمنظمات المجتمع المدني فى التعامل مع مشكلة مياه الشرب.

المراجع :

- 1- النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمنشآت، 2006، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
- 2- تقرير التنمية البشرية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2005 .
- 3- وزارة الموارد المائية والرى، الملامح الرئيسية للسياسة المائية عام 2017، يناير 2000.
- 4- المجالس القومية المتخصصة، الدورة الثالثة والعشرون، 2002/2001
- 5- إدارة مرفق المياه والصرف الصحى إدارة اقتصادية، المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة 17، 1997.
- 6- تعميم خدمات مياه الشرب والصرف الصحى، المجلس القومى للخدمات الاجتماعية، الدورة 18، 1998/1997 .
- 7- تقرير عن رؤية المجتمع فى المشاركة فى تطوير خدمات البنية الأساسية من واقع مسح العقد الاجتماعى بمصر، 2005، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ابريل 2007.
- 8- الجريدة الرسمية، العدد 17 فى 1981/4/23.
- 9- الجريدة الرسمية، العدد 37 فى 1995/9/14.
- 10- الجريدة الرسمية، العدد 18 تابع يوم 2004/4/29.
- 11- مضبطة مجلس الشعب، الجلسة الخامسة، 2004/11/21.
- 12- مضبطة مجلس الشعب، الجلسة السابعة، 2004/11/22 .
- 13- جريدة الأهرام، العدد 44056، 2007/7/21.
- 14- جريدة المصرى اليوم، عدد 1110، فى 2007/6/28.
- 15- جريدة المصرى اليوم، العدد 1119، 2007/7/7.
- 16- علاء عبدالله ، جريدة المصرى اليوم، العدد 1123، 2007/7/11.
- 17- جريدة المصرى اليوم، العدد 1125، 2007/7/13.
- 18- جريدة البديل، العدد 273 فى 2008/4/19.
- 19- جمعية التنمية الصحية والبيئية، منبر الصحة والبيئة، عدد 11.

المياه العذبة في لبنان ملكية عامة المشكلة سوء الإدارة والتلوث وليست الندرة

بقلم: حبيب معلوف

يتكهن ويجزم الكثير من الخبراء، بأن الحرب القادمة في العالم، ستكون حرباً على المياه. لا حاجة للتكهن. لطالما كانت الحروب «بيئية»، أي بسبب النزاع والسيطرة على الموارد الطبيعية للأرض. ولطالما كانت المياه، أهم هذه الموارد... قبل وبعد اكتشاف المعادن والنفط والذهب.

كانت المياه أساسية في حضارات وثقافات الشعوب كافة. وبقدر ما كانت المياه حاضرة وضرورية ومعبرة عن مظاهر الحياة، ومثلت رمز الخصب والحبل والولادة، واعتبرت هبة السماء... شكلت في المقابل أيضاً، رمز الفناء والموت كما في قصة الطوفان الشهيرة في التوراة. تظهر المياه في الكثير من أساطير ومعتقدات العالم بأنها «المخلوق الأول»، الباعث للحياة، وتحمل في قطراتها جنين الأشياء المحتملة النشوء.

وبقدر ما كانت تستخدم في الطب والسحر للشفاء والصلاة، كذلك كانت المتهمة الأولى بنقل الأمراض والآفات والتسبب بالوفاة. كوكب الأرضي بكامله، يدين بوجوده وحياته لمجموع النقاط، للماء الذي يغطي 70% من مساحته. المياه الحلوة بنسبة 2.5 من مياه الأرض، ثلاثة أرباعها متجمدة في القطبين الشمالي والجنوبي، والمالحة بنسبة 97%.

كان الماء وراء نشوء العديد من الحضارات أو الثقافات والأمم. بالإضافة إلى منظومات القيم والحقوق. وإذا عادت المياه، بعد طول تطور، إلى أن تصبح مكان نزاع واستثمار ومضاربة... علينا أن نبتدع أخلاقيات جديدة للتعامل معها. أخلاقيات ذات طابع عالمي، كما هي مشاكل ندرة المياه وتلوثها، وتغير المناخ وانعكاساته، ذات الطابع العالمي أيضاً. أخلاقيات تقوم على اعتبار هذا المورد عنصراً أساسياً من عناصر الحياة وشرطاً مستقبلياً لديمومتها، وسحبه من السوق كسلعة أو كمادة صراع.

المياه في لبنان

إن كمية المياه المتجددة تراوح في لبنان بين حوالي 4 مليارات متر مكعب في السنوات الشحائح، و9 مليارات متر مكعب في السنوات الفوائض.

وإذا ما أخذنا كمية المياه في سنة "فائضة" (9 مليارات متر مكعب) فإنها تتعرض للتبخر الفيزيائي والفيزيولوجي، بما يعرّض حوالي 4,5 مليارات متر مكعب منها للإهدار، فيبقى منها ما يعرف بـ"الكمية المتاحة" بالمقدار عينه (4,5 مليارات متر مكعب)، تذهب منها كمياه مفقودة حوالي 700 مليون متر مكعب في اتجاه البحر وعبر نهري العاصي والكبير حيث وقع اتفاق في شأنها مع سوريا، و160 مليون متر مكعب من خلال نهري الحاصباني والوزاني.

هكذا يبقى من المياه المتاحة في سنة فائضة حوالي 2,4 مليوني متر مكعب قابلة للاستثمار، وهي موزعة على النحو الآتي: 600 مليون متر مكعب من المياه الجوفية، و800 مليون متر مكعب من المياه السطحية، وحوالي مليار متر مكعب قابلة للتخزين. أما في سنة جافة، فإن كمية المياه المتاحة (وهي في حدود 50% من المتساقطات المطرية أي قرابة مليارين و250 مليون متراً مكعباً) فتذهب عبر الحدود وفي اتجاه البحر حوالي 50% ليبقى مليار و125 مليون متراً مكعباً.

في مقابل ذلك، فإن الحاجة الحالية إلى المياه في لبنان، حسب السياسات المائية المتبعة، والتي تتصف بالهدر وسوء التوزيع وسوء التقدير، فهي بحسب رأي تجار مشاريع السدود المتعاملين مع الوزارة المعنية، في حدود 800 مليون م³ للري و400 مليون م³ للشفة، و200 مليون م³ للصناعة، أي أنها تتجاوز الكمية المتاحة بفارق يقدر بـ 300 مليون م³ وهو ما يحصل في السنة الحالية.

مع العلم أن لا دراسات حول الاستهلاك في السياحة، ولاسيما في المسابح والفنادق والمطاعم والملاهي... الخ

الخطط الرسمية و"إنجاز" سد شبروح العام 2008

وضعت وزارة الطاقة والمياه – المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية منذ سنوات ما عرف بـ "الخطة العشرية"، التي تركز على مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه والتي تتضمن البنود التالية:

- حماية المصادر المائية الحالية وتحسين استثمارها.
- التخزين السطحي خلف سدود وبحيرات جبلية بحجم إجمالي سنوي للمياه يقارب 850 مليون م³ (أي ما يعادل عشر المتساقطات المائية على الأراضي اللبنانية).
- التغذية الاصطناعية لطبقات المياه الجوفية حيث يمكن.
- تأمين مياه الشرب والصناعة بواسطة شبكات وعدادات جديدة وضبط الهدر في توزيع المياه.
- ترشيد استعمال مياه الري من مصادرها الحالية وإنجاز مشاريع مياه ري بالوسائل الحديثة لتوفير المياه.
- تكرير مياه الصرف الصحي وإعادة استعمالها لأغراض الري والتخزين الاصطناعي.
- حماية مجاري الأنهر من التلوث والتعدي.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، من خطط لم ينفذ منها إلا سد واحد تحت اسم "سد شبروح"، قامت وزارة الطاقة والمياه باستصدار قانون دمج مصالح المياه بحيث أصبحت مسؤولة عن إدارة واستثمار مياه الشرب والري والصرف الصحي وإعادة تكرير هذه المياه واستعمالها للري حيث يمكن.

أما مفهوم الإدارة المتكاملة للمياه، كما تراه وزارة الطاقة والمياه – المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية، فحاز على مساندة المؤسسات العالمية كالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

كما أن مؤتمر باريس 3 تبنى الورقة الإصلاحية للحكومة اللبنانية والتي تتضمن في أبواب هامة منها الخطة العشرية للإدارة المتكاملة للمياه ومنها العديد من مشاريع السدود وتأمين مياه الري ومعالجة مياه الصرف الصحي وحسن استثمارها.

واعتبرت الوزارة أن مشروع بناء سد شبروح، وهو مشروع من ضمن منظومة الخطة العشرية، أخذ بعين الاعتبار أولوية الأثر البيئي للمشروع كبقية المشاريع المائية. علما بأن دراسات الأثر البيئي لمشاريع المياه عرضت على استشاريين في إدارة البيئة الفرنسية وحازت على الرضى والموافقة.

وتقدر وزارة الطاقة أن المتساقطات من الأمطار والثلوج تقدر بما يقارب 8500 مليون م³ من المياه. وتقول إن طموح الخطة العشرية للإدارة المتكاملة أن تسعى إلى تخزين عشر حجم هذه المتساقطات، التي تهطل في فترة زمنية لا تتعدى 90 يوما وبعدها يمر لبنان بفترة جفاف، حيث تتضب المياه بشكل شبه كلي، خاصة في الفترة الممتدة من شهر حزيران إلى تشرين الأول/نوفمبر، حيث الطلب على مياه الشرب والري يتزايد بشكل كبير جدا في هذه الفترة. وهي ترى أن في تنفيذ مشروع سد شبروح إمكانية لتموين قرى كسروان العالي والأوسط والتمن الشمالي الأعلى بمياه الشرب. وهي تسعى لبناء "سد البارد" ليكون بالإمكان تأمين مياه الشفة للمناطق المحيطة بالسد والمنية وطرابلس ومحيطها، و"سد العاصي ونورا التحتا" لتقاسم المياه واستثمارها مع سوريا، ومشروع "سد ابل السقي" لكي لا تذهب المياه سدى في فصل الغزارة وتستفيد منها إسرائيل في بحيرة طبريا، و"سد الجنة" على نهر إبراهيم لتموين المنطقة الساحلية في قضاءي جبيل وكسروان والمنطقة الشمالية الساحلية في بيروت الكبرى الخ...

هذا مع الإشارة إلى أن المواطن يدفع فاتورة مياه تتعدى الـ 1500 دولار سنويا بدل شراء مياه معبأة للشرب ومياه في الصهاريج للري والاستعمال المنزلي.

وترى وزارة الطاقة والمياه في لبنان ردا على منتقديها الذين يعترضون على حبس المياه المتدفقة إلى المتوسط من لبنان في سدود الذي يمكن أن يتسبب في زيادة ملوحة المتوسط وتهديد الحياة البحرية، أنها تماشي في سياساتها المائية الدول المجاورة، مثل: سوريا وتركيا والأردن وقبرص (60 سدا)، وتعتبر أن المحافظة على ملوحة البحر الأبيض المتوسط لن تكون على حساب تلبية احتياجات المواطنين اللبنانيين، وبالتالي فهي ليست من مسؤولية لبنان وحده، فهناك دول كثيرة متشاطئة تتشارك معها المسؤولية.

انتقادات لخطط الوزارة

لعل ابرز الانتقادات التي طالت خطط وزارة الطاقة والمياه في لبنان، قد جاءت من "حزب البيئة اللبناني" الذي انتقد خطط الحكومة ولاسيما تنفيذ سد شبروح، كونه لا يأتي، وغيره من السدود المقترح تنفيذها في لبنان، ضمن سياسات وإدارة متكاملة للمياه، والتي يفترض أن تأتي بدورها من ضمن استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة في لبنان. ويرى الحزب أن ليس في لبنان استراتيجية للتنمية المستدامة، ولا مخطط توجيهي شامل لترتيب وتقسيم الأراضي، بالرغم من كل مشاريع إعادة الإعمار ما بعد الحرب! هذه الاستراتيجية التي كان يفترض أن تحدد قدرات وإمكانيات لبنان المائية واستعمالات المياه في لبنان في الزراعة والسياحة والصناعة والمنازل... وكيفية توزيع هذه الثروة وإدارتها. ويبدو أن من يخطط لموضوع إدارة المياه العذبة في لبنان، في مراكز القرار الفاعلة طبعاً، قد تجاهل كثيراً شروط الإدارة المتكاملة، وقد تم الخضوع لآراء مهندسي شركات السدود والمشاريع الكبرى المكلفة كثيراً، بدل اللجوء إلى خيارات ترشيديّة أقل كلفة بكثير. ارتكبت الإدارات المتعاقبة للثروة المائية في لبنان، أخطاء جسيمة وخطيرة، بحق مستثمري الأرض اللبنانية في السنوات الخمسين الماضية، وبحق الأجيال الآتية أيضاً فقد فشلت هذه الإدارات «الفنية»، مع الإدارات السياسية التي تعينها وتستعين بها، في وضع السياسات المتكاملة لإدارة المياه، التي تقوم على التالي:

أولاً: على حماية المصادر وحسن وعدالة التوزيع، وتحديث القوانين التي تعيد النظر بتملك بعض تلك المصادر واستردادها لتصبح ملكية عامة، بمعنى أن تكون غير مملوكة من احد، وتخضع لإدارة الدولة...

ثانياً: التي تقوم على ترشيد الاستهلاك: في الزراعة عبر اعتماد سياسات زراعية مختلفة كليا عن المعتمدة حالياً، وتشجع الزراعات البعلية والبرية، والاستعانة بتقنيات موفرة في الري...

وترشيد الاستعمالات السياحية والصناعية والمنزلية... عبر اعتماد تكنولوجيا موفرة في الاستهلاك، وتقنيات إعادة الاستخدام، ونظام العدادات، ونظام التحديث والحماية والمراقبة بشكل دائم...

ثالثاً: عبر اعتماد نظام جديد من الإدارة الرشيدة والمتكاملة التي تأخذ بالاعتبار معالجة مياه الصرف الصحي وإمكانية إعادة استخدامها أيضاً.

رابعاً: عبر وضع سياسات سكانية تقوم على ضبط الزيادة وسوء التوزيع.

فلو تم اعتماد هذه السياسات الموفرة، لما كان بلد غني بالمياه العذبة، مثل لبنان، يحتاج لهذه السدود المكلفة والخطرة والمخالفة لقانون الطبيعة.

في منطقة سد شبروح، على سبيل المثال، ينابيع ضخمة ملوثة بفعل المشاريع المسماة «سياحية» في أعالي الجبال. وما يدعو إلى الدهشة والاستغراب، انه من ضمن مشروع السد، سيتم معالجة مياه نبع اللين مع معالجة مياه السد، في محطة تكرير، لتأمين «المياه الصالحة للشرب» لمنطقتي كسروان والمتن، بدل حماية الينابيع وتأمين المياه الطبيعية والمعدنية النقية، مباشرة، الى سكان هذه المناطق.

مع العلم أيضاً، أن مناطق المتن وكسروان غنية جداً بمصادر المياه الطبيعية، السطحية والجوفية، من أعالي جرودها إلى فوار انطلياس على ساحلها، الملوثة والمهدور أيضاً... وهي كافية لسد حاجات سكان المنطقة، إذا ما أحسن إدارتها، حسب السياسات الإنمائية المستدامة والمتكاملة التي اشرنا إليها. مع العلم أيضاً أن في كل سد تعدّ على الطبيعة. ولكل تعدد ردود وعواقب ودفع أثمان. كما أن كل قطع لمجرى نهر، تعدد. فمياه الأنهار، يجب أن تجر إلى البحر، وهي مياه غير مهدورة، يحتاجها البحر المتوسط، شبه المغلق، والا زادت ملوحته وتضررت كائناته، وحصلت تغيرات خطيرة في نظامه الايكولوجي الحي وحتى لو لم يكن هناك انهار تم سدّها، ان مجرد تحويل المناطق الجافة صيفاً، إلى منطقة رطبة، بفعل بناء السد، هو بمثابة مخالفة لقانون الطبيعة، وتغيير النظام الايكولوجي للمنطقة... ولا احد يمكنه أن يتكهن بالانعكاسات والعواقب، إن لناحية تغيير نوعية الأمراض أو لناحية زيادتها، في النباتات والحيوانات والإنسان والمحيط...

بالإضافة إلى مشكلة الوحول الناجمة عن المعالجة وتجميع المياه، والى إمكانيات حصول هزات أرضية أو زلازل، والتي يمكنها أن تهدد السد والأماكن المجاورة. مشكلة المياه في لبنان، هي في سوء الإدارة والتوزيع والحماية والخصخصة، وليست

في الندرة. والموضوع يحتاج إلى حسن الإدارة والتخطيط، وليس إلى المشاريع الكبرى المكلفة.

إن كل عمل اصطناعي كبير، بشع وخطر، ولا يعتبر إنجازاً. وكل سد لحرية المياه، عمل استبدادي لا يؤسس لوطن عادل سيد وحر... مكثف ومستقل .

بالإضافة إلى ذلك فإن وزارة الموارد، قد أجلت بشكل فاضح تنفيذ معظم بنود الخطة العشرية والإدارة المتكاملة للمياه، واستسهلت بناء السدود، مع أن هذا البند، هو الأكثر كلفة، وقد لا تحتاج إليه الإدارة المتكاملة للمياه إذا ما تم تنفيذ باقي البنود التي لم تنفذ. فأين حماية مصادر المياه، مع إشارة معظم الدراسات إلى تلوث 80% من المياه الجوفية والسطحية في لبنان، ولاسيما تحت الـ800 متر عن سطح البحر. كما أن الهدر في المياه لم يضبط، ولا تم تنفيذ وتشغيل أي محطة من محطات الصرف الصحي، حتى إعداد هذا التقرير، وقد مضى أكثر من 15 سنة على إنجاز دراساتها، ولم يتم تشغيل محطة واحدة حتى الآن من الخطط؟ ولا حاجة للسؤال عن ترشيد الاستهلاك في الزراعة والصناعة والاستعمالات المنزلية، وعن التبعيات الخطيرة على الأنهر والمجاري التي لم تقم يوماً، وعن الترخيص للآبار الجوفية، ولاسيما تلك ذات القعر المفقود، والتي تتحول إلى جور للصرف الصحي إذا لم يجد المواطن ضالته من المياه، التي تتحمل وزارة الطاقة المسؤولية التاريخية في تسببها بتملح وتلوث المياه الجوفية في الكثير من المناطق، كونها الجهة المرخصة والمسئولة؟ وإذ نسجل أيضاً نقصاً كبيراً في الخطة والتعليق لعدم تطرقهما لمسألة ضرورة إعادة النظر بالوضع القانوني لقضية تملك المياه وخصصتها، نشير أخيراً إلى أن مسألة حماية مصادر المياه والطبيعة ليست شعاراً بيئياً، بل هي بمثابة الدعوة للمحافظة على الحياة ومقوماتها، والمياه الطبيعية والمعدنية، من أهمها. ومن حق الناس والأجيال الآتية أيضاً، أن يشربوا من المياه الطبيعية المتوفرة في بلادهم، لا مياه السدود المعالجة.

نوعية المياه في لبنان

إن أكثر ما تتعرض له المياه في لبنان هو التلوث البكتيري للمياه الجوفية وللأنهر، خصوصاً إذا ما علمنا أن كمية المياه المبتذلة التي يصرفها لبنان سنوياً، والتي تصرف في الوديان لتلوث مجاري الأنهر والمياه الجوفية، أو مياه البحر، تقدر بنحو 38096 متراً مكعباً. هذه المقدمة تختصر معاناة مياه الشفة في لبنان. وتشير الدراسات إلى وجود أكثر من 19 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها في لبنان تعمل بقدرة ضعيفة جداً، ونحو 120 محطة للكورة، 80 في المئة منها متوقفة عن العمل بسبب قلة الموارد البشرية المتخصصة والقادرة تقنياً على تشغيل هذه المحطات، إضافة إلى خفض المخصصات المالية لشراء الآليات والمواد الكيميائية.

دمج مصالح المياه

منذ العام 2000، أعيد تنظيم قطاع المياه وفقاً للقانون 221 والمعدل بالقانونين 241 و337، وجرى في موجب هذه القوانين دمج مصالح المياه التي كانت موجودة في لبنان وعددها 21 في أربع مؤسسات عامة هي: مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان، مؤسسة مياه لبنان الشمالي، مؤسسة مياه البقاع، ومؤسسة مياه لبنان الجنوبي، علماً أن المصالح القديمة لا تزال تمارس مهماتها كون هذه المؤسسات الأربع لم تبدأ عملها على نحو كامل بعد.

المشاكل حسب المناطق

تختلف مشاكل المياه في لبنان حسب المناطق، ولعل أبرز المشكلات التي تواجه وضع المياه في منطقة البقاع، على سبيل المثال، ناجمة عن نقص الموارد البشرية الكافية، وسياسة حفر الآبار العشوائية، والفشل في استغلال المياه السطحية كمصدر أساسي للمياه، وتلوث مصادر المياه خصوصاً في الصيف، وعدم حماية الينابيع من تلوث المطاعم والمقاهي المحيطة بها، ووصول نوعية غير جيدة من المياه إلى المنازل

أحياناً، وقدم شبكة التوزيع التي تعود إلى عام 1950، وغياب شبكات الصرف الصحي مما يؤدي إلى تصريف المياه في الحفر المفقودة القعر التي تلوّث الآبار والينابيع والأنهر... إلى الاستعمال الجائر للمبيدات والأسمدة الزراعية.

أما في منطقة العاصمة بيروت ومنطقة جبل لبنان، فالمعلوم أن مدينة بيروت تزود بالمياه من آبار الدامور والناعمة ومن محطة المعالجة في ضبية التي تصلها المياه من نبع جعيتا، وتزود مدينة بيروت بالمياه على نحو رئيسي من محطة معالجة المياه في ضبيه. وبيّنت نتائج عينات المياه التي أخذت من مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان الآتي: العينات التي جمعت من غرفين الريان والديشونية بعدما ظهر فيها تلوّث بالمياه المبتذلة، مما يتطلب معالجتها وتعقيمها بالكlor قبل ضخها الى المنازل. كذلك يعاني نبع شننغير من التلوّث الخفيف جراء استعمال الاسمدة الزراعية وهو يحتاج الى مراقبة مستمرة، علماً ان هذا النوع من التلوّث يصيب ايضاً مصادر الـديشونية وغرفين وأفا على نحو اكبر، إضافة إلى مصادر الريان والرملية وعاليه.

أما في منطقة الشمال فان المصدر الرئيسي لمؤسسة مياه لبنان الشمالي هو نبع هاب في قضاء الكورة وتبلغ قدرته نحو 40 ألف متر مكعب يومياً، أما المصدر الثاني للمياه فهو نبع المياه العذبة في البحر - نبع ابو حلقة. وتقع محطات المعالجة في طرابلس شكا البترون والعبدة. وتكمن ابرز الصعوبات التي تواجه مصالح الشمال في نقص كميات المياه التي تصل الى المنازل وعدم تعقيم كل كميات المستخرجة، إضافة إلى أن التحاليل المتوافرة في مختبر مصلحة مياه طرابلس محدودة ويتم إرسالها إلى بيروت. وبيّنت التحاليل البكتيريا لعينات مياه مؤسسة لبنان الشمالي، أن مياه نبع القاضي القبيات وعيون السمك تعاني تلوّثاً بالمياه المبتذلة، أما مياه طرابلس فتعاني ارتفاع نسبة الكوليفورم التي تحتاج إلى متابعة ومراقبة، أما مياه كوسبا وحلبا فظهر أنها خالية من التلوّث البكتيري. أما في منطقة الجنوب، فقد تأسس المختبر في مؤسسة مياه لبنان الجنوبي في صيدا منذ 6 أعوام وتعمل مصلحة مياه صيدا على جمع المياه الخام من الآبار والينابيع ومعالجتها وتجميعها في خزان تبلغ سعته 5 آلاف متر مكعب، لتوزعها لاحقاً على الوحدات السكنية. تتم معالجة نحو 40 ألف متر مكعب من

المياه يومياً، ويصل عدد المشتركين في الشبكة إلى نحو 20 ألفاً فيما يبلغ عدد سكان صيدا 60 ألف شخص. وتكمن ابرز المشكلات التي يعانيها قطاع المياه في الجنوب في تلوث المياه العذبة بمياه الصرف الصحي، والحفر العشوائي غير المراقب للآبار الارتوازية واستخدام الأسمدة الزراعية بكثرة.

خصخصة المياه في لبنان

وعلى هامش وضع مصالح المياه، هناك ينابيع كثيرة في لبنان، مستثمرة لمياه الشرب من قبل شركات خاصة، لا وجود لتقديرات حقيقية حول حجمها. كما تجدر الإشارة إلى أن عمليات خصخصة المياه في لبنان متقدمة جدا بالنسبة لدول المنطقة، وعملية الاتجار بالمياه، أي تعبئتها وبيعها داخل لبنان وخارجه، تحصل بشكل واسع جداً، أن بسبب ندرة المياه في الدول المجاورة، أو بسبب تلوثها في الداخل، وشكوك المواطن اللبناني حول سلامة المياه التي تصله من "مصالح المياه"، كما أسلفنا. ولا احد يستطيع أن يقدر حجم المياه المعبأة في لبنان، كون هناك بين 15 و20 شركة مرخصة لتعبئة المياه وأكثر من 500 شركة غير مرخصة. ولكن التقديرات الأولية تشير إلى أن لدى احد الينابيع الذي تستثمره إحدى الشركات إمكانية أن ينتج 30500 عبوة سعة لتر ونصف اللتر في الساعة الواحدة، كمتوسط إنتاجي في السنة. وهذا يعني أن بإمكان هذا النبع، الذي تستثمره شركة واحدة فقط، أن يروي ثلث الشعب اللبناني. وبناء على ذلك يمكن التكهن ما هي الإمكانيات الحقيقية للبنان إذا ما قرر الاستفادة من مياهه، عن طريق إدارة الدولة، وما هي الموارد الضخمة التي يمكن أن تدرها الخزينة اللبنانية. أما عمليات التعبئة، فهي تحصل إما من الينابيع مباشرة أو عبر حفر الآبار الجوفية والارتوازية، أو عبر التعبئة من شبكات المياه العامة، بعد تكريرها بطرق معينة ومختلفة.

خلاصة:

يتبين مما تقدم، أن مشكلة المياه في لبنان هي في سوء الإدارة والتوزيع والتلوث أكثر من ما هي في الندرة والشح. وان القوانين في لبنان تعتبر أن المياه ملكية عامة، وهناك ما يسمى "حقوق مكتسبة" للبعض تم وضعها في القوانين منذ العام 1926، أي حين كان لبنان منتدبا من الحكومة الفرنسية. والمطلوب اليوم بدل السعي لخصخصة المياه، إعادة تملك الدولة لها، حتى لو كلف الأمر دفع تلك "الحقوق المكتسبة" واسترداد هذه الثروة التي هي ملك الجميع، بمعنى أنها ليست ملكا لأحد. خصوصا أن المياه العذبة في لبنان، وكما بينا في التقرير، تتجدد سنويا بفعل هطول الأمطار، التي هي أيضا ليست ملكا لأحد. وإذا عرفنا حجم ومعدل المتساقطات السنوي في لبنان، واحتسبنا منها عمليات التبخر وتلك الكميات التي يفترض أن تذهب إلى البحر، لعرفنا أن هناك الكميات الباقية كافية لكافة الاستخدامات، إذا ما أحسن إدارتها وتم ترشيدها استهلاكها، كما أسلفنا.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن كلفة إدارة المياه في لبنان، هي في حدها الأدنى، كون معظم الينابيع الكبرى هي في المرتفعات، ويمكن جرها بواسطة الجاذبية، من دون الحاجة إلى محطات ومحولات ومضخات... ولم يكن مطلوبا سوى حماية تلك المصادر، لكي تصل المياه، كما هي، معدنية وطبيعية. مع العلم أن المياه، هي مادة مغذية وأساسية، تحتوي على معادن مهمة وضرورية لغذاء وحياة الإنسان، ويفترض أن تصل إليه غير "معالجة"، بمواد كيميائية أو بالأشعة، أو بأي طريقة أخرى يمكن أن تقتل تلك المواد المغذية في المياه، لتصبح تحت عنوان "صالحة للشرب" فقط.

قطاع المياه في الأردن: الواقع والمشكلات والتحديات

بقلم: م. محمد سرطاوي وأفنان عايش

مقدمة

تبلغ مساحة الأردن 89,3 ألف كم² وتقع غالبيتها ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث أدى ذلك إلى محدودية الموارد المائية واختلال التوازن المائي. وتعتمد مصادر المياه في الأردن على مياه الأمطار التي يسقط معظمها في فصل الشتاء كما أنها تتذبذب من سنة لأخرى ويتبخر حوالي 85% منها بعد الهطول بينما يتسرب الباقي إلى الأودية على شكل فيضانات وسيول، وقسم آخر منه يخترق طبقات التربة والصخور لتغذية الأحواض الجوفية. وتفاوت كمية الأمطار من أقل من 100 ملم في المناخ الصحراوي إلى أكثر من 500 ملم في المناخ شبه الرطب.

المياه والسكان والمشكلة المائية:

يبين الجدول رقم (1) تطورات أعداد السكان للفترة (1952-2007) والتوقعات المستقبلية حتى عام 2020. وعدد السكان في الأردن في تزايد مستمر مع أن حجم الموارد المائية (المياه السطحية والجوفية والصرف الصحي المعالجة والمحلاة) شبه ثابت مع السنين. وقد هبط نصيب الفرد من المياه حتى وصل إلى 155 متر مكعب عام 2003 والذي يعتبر من الأرقام العشرة المتدنية على مستوى العالم.

وتتمثل المشكلة المائية في الأردن في عدم قدرة الموارد المائية المتاحة على استيعاب النشاطات البشرية التي تنمو بوتيرة متصاعدة وعلى الأخص النشاطات الزراعية التي تستحوذ على حوالي 85% من حجم الموارد المائية. وبلغت نسبة المواطنين المخدومين بالمياه 97% عام 2005 وارتفعت إلى 98% عام 2007.

وقد عبر جلالة الملك عبد الله الثاني ملك الأردن عن المشكلة المائية حيث يبين أن

"وضعنا المائي هو تحد استراتيجي لا يمكن تجاهله، وعلينا أن نوازي بين حاجات الشرب وحاجات الصناعة والزراعة، ويظل موضوع مياه الشرب هو الأساس الأهم".

مصادر المياه في الأردن

تتكون مصادر المياه في الأردن من المصادر التقليدية وغير التقليدية

1- المصادر التقليدية:

- أ- المياه السطحية: وهي أنهار صغيرة وأودية موسمية الجريان وينابيع ومستنقعات وتتكون من 15 حوضاً ويذهب حوالي 45% من هذه المصادر هدراً على شكل فيضانات.
- ب- المياه الجوفية: وهي مصادر بعضها متجدد والآخر غير متجدد وتشمل 12 حوضاً في مختلف مناطق الأردن.

2- المصادر غير التقليدية:

- أ- مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الري.
- ب- المياه المحلاة والمعالجة باستخدام تكنولوجيات معالجة وتحلية المياه بهدف سد النقص في بعض المناطق أو تعزيز مصادر التزويد المائي في مناطق أخرى، وعلى الأخص النائية لأغراض الشرب والري.

الموازنة المائية في الأردن والتحديات

يبين الجدول رقم (2) الموازنة المائية في الأردن والتوقعات المستقبلية، حيث تبين موازنة المصادر (العرض) والحاجات (الطلب) والتي تشمل الحاجات المنزلية والصناعية والزراعية. كما تبين الموازنة المائية العجز المائي المستمر والمتزايد سنة بعد أخرى مع الزيادة المتصاعدة في أعداد السكان، وفي الحاجات المائية لمختلف القطاعات وعلى الأخص القطاع الزراعي. ويلاحظ من خلال الموازنة المائية ثبات المصادر التقليدية (المياه الجوفية المتجددة والمياه السطحية) بينما تعتبر المصادر

الإضافية والتي تشمل المياه المحلاة (البحر والجوفية) والمصادر الجوفية غير المتجددة كحقل الديسي والمشاركة في مياه السلام ومياه نهر اليرموك من أهم المصادر المستقبلية لزيادة العرض المائي، وموائمة الطلب المتصاعد حيث تشكل هذه المصادر ما نسبته في المتوسط 38% من إجمالي المصادر المائية للأردن خلال السنوات (2010-2020). ويتكون الجزء الأكبر من مصادر المياه الإضافية من المياه الجوفية غير المتجددة (37%) والمشاركة في مياه السلام (21.5%) ومياه نهر اليرموك (32.7%) والباقي من تحليه مياه البحر والمياه الجوفية.

وقد أطلق الأردن مؤخراً، تحديداً في 2008/8/3 مشروع جر مياه الديسي من حقل الديسي في جنوب الأردن إلى منطقة الكثافة السكانية العالية في محافظة العاصمة (حوالي 38.8% من سكان الأردن) عبر نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) بعقد مدته 25 سنة تؤول ملكية المشروع بعد ذلك للحكومة. ويقوم بالتنفيذ شركة تركية حيث سيتم زيادة المصادر المائية بمعدل 100 مليون متر مكعب سنوياً، وقدر سعر المتر المكعب بمبلغ 0.872 دينار (1.22 دولار / متر مكعب) وذلك على أساس سعر الصرف \$1.4 = JD 1.

واستناداً للخطة الشاملة لتطوير مصادر المياه، سوف يستمر العجز المائي وينسب مرتفعة حتى عام 2010 حيث ستقل حدة هذا العجز مع استكمال مشاريع التزويد المائي طبقاً للخطة الموضوعية. ويمكن تلخيص التحديات التي تواجه زيادة المصادر المائية وتوفير المياه ومجاهاة الطلب المتزايد وخاصة الحاجات المنزلية بما يلي:

1. ارتفاع تكاليف تحليه مياه البحر والمياه الجوفية بسبب عناصر تكلفة رأس المال اللازم والطاقة والتي تشكل من 60%-70% من إجمالي تكاليف تحليه مياه البحر. وهذا يشكل محدودية في زيادة مصادر المياه من قبل هذه التكنولوجيا علماً بأن التكنولوجيات متطورة ومؤسسة ومتاحة ويعتمد عليها.
2. ثبات مصادر المياه من المشاركة في اتفاقيات السلام وخاصة بعد العام 2010 عند 110 مليون متر مكعب سنوياً. وكذلك الأمر بالنسبة لمصادر مياه نهر اليرموك لكون هذه المياه دولية ويشارك فيها العديد من الأطراف والتي لها

أوضاع وتحديات مائية مشابهة للأوضاع والتحديات التي يواجهها الأردن. كما يعتمد تحديد الحصص والمشاركة في مياه السلام على عوامل اقتصادية وبيئية وسياسية.

3. عدم الترشيح الكافي لمصادر المياه وتقليل الفاقد (بلغ الفاقد عام 2005 ما يعادل 29% وعام 2007 ما يعادل 27%) وكذلك الاستخدام المرتفع وخاصة في قطاع الزراعة والهدر في الشبكات وعدم زيادة الحصاد المائي لمياه الأمطار رغم قلتها ومحدوديتها. ومن المعروف أن ترشيح استخدام المياه وتقليل الفاقد والإدارة الشاملة والجيدة لموارد المياه تشكل بحد ذاتها مصدراً إضافياً من مصادر المياه يمكن التعويل عليه في سد جزء من العجز المائي المتزايد سنة بعد أخرى. وتتضمن إجراءات الترشيح والإدارة أيضاً العمل على السحب الآمن المجدي اقتصادياً من المصادر الجوفية والسطحية وبما يعمل على ديمومة هذه المصادر للتزويد المائي لأجيال عديدة متعاقبة وحمايتها من زيادة الملوحة.

4. إن من أهم المعايير والتحديات التي يواجهها القائمون على تخطيط وإدارة موارد المياه والطلب عليها (وزارة المياه والري) هو بلوغ معدل حصة التزويد للفرد من المياه للأغراض المنزلية إلى 139 لتراً يومياً للفرد. ويقود هذا التحدي إلى أهمية وضع الأولوية القصوى للحاجات المنزلية ثم السياحية (التي ازداد الطلب عليها مؤخراً بشكل كبير) ثم الصناعية ثم الزراعية وخاصة إذا كانت الاحتياجات الزراعية تشكل تهديداً لتطویر الاحتياجات المنزلية والسياحية والصناعية مما يؤدي إلى تبني تزويد الزراعة من المياه العادمة المعالجة بدلاً من اعتبارها (أي المياه العادمة) كمياه مفقودة.

5. إن المحدد الرئيس للطلب على المياه هو النمو السكاني. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من خلال برامج الصحة الإنجابية وترشيح النمو السكاني إلا أنه من المرجح أن يبقى معدل النمو السكاني مرتفعاً في الأردن خلال العقدين القادمين*.

* بلغ معدل النمو السكاني خلال عامي 2006/2007 حوالي 2.6%.

ومن المتوقع أن ينمو سكان الأردن إلى حوالي 7-9 ملايين نسمة حتى عام 2020. وعند اخذ هذا النمو السكاني ومعدل التزويد المائي للفرد للإغراض المنزلية بعين الاعتبار فإنه من المتوقع إن يتضاعف الطلب على المياه للأغراض المنزلية حتى عام 2020. ومن المتوقع أن يتركز هذا الطلب في منطقة الكثافة السكانية العالية محافظة العاصمة ومحافظة اربد (56.6% من إجمالي سكان الأردن). بلغت الحصة المائية للفرد في محافظة العاصمة 153 لتر / يوم والزرقاء 132 لتر / يوم بينما بلغت في جرش 67 لتر / يوم وفي عجلون 77 لتر / يوم وفي اربد 93 لتر / يوم.

تخصية (مخصصة) المياه:

تتولى الحكومة في الوقت الحالي ومن خلال وزارة المياه والري وسلطة المياه وسلطة وادي الأردن المسؤولية الكاملة لتخطيط وإدارة موارد المياه ومعالجتها وتخزينها ونقلها وتوزيعها وتأمينها للقطاعات الاستهلاكية المختلفة. وتعتبر تجربة التخصية محدودة ويمكن إيجاز أهم مشاريع التخصية التي تم تنفيذها بما يلي (حسب منشورات وحدة التخصية التابعة لمجلس الوزراء):*

1. إحالة عقد إدارة مياه ومجاري عمان الكبرى على شركة فرنسية متخصصة لمدة 4 سنوات بمبلغ إجمالي 8.8 مليون دولار ونسبة 5% من التحسن المالي المتوقع. وتم إنشاء شركة ليما (LEMA) كمشروع مشترك بين شركة أردنية وشركة عالمية. وعملت الشركة على تخفيض نسبة الفاقد وتحسين جباية عوائد استهلاك المياه ورفع كفاءة الأداء الإداري بالإضافة إلى التدريب ونقل التكنولوجيا في مجال المياه. وتم تنفيذ هذا المشروع بتمويل من البنك الدولي. وبينت مؤشرات الأداء ارتفاع قيمة

وبلغ معدل الحصة المائية للفرد في الأردن خلال نفس السنة 139 لتر / يوم مما يشير إلى تفاوت حصة الفرد المائية لأسباب ديمغرافية واقتصادية واجتماعية.
* التخصية / وحدة التخصية - نشرة إعلامية / 2001.
منشورات الصحف المحلية حول مشروع الديسي (الرأي الأردنية بتاريخ 2008/8/3).

- جباية عوائد المياه وزيادة خطوط المياه المكسورة التي تم إصلاحها حيث تم تقليص الفاقد من المياه من 54% إلى 46% خلال عام 1999 / 2000.
2. تنفيذ مشروع الخربة السمرام لمعالجة المياه العادمة لرفع طاقتها الاستيعابية إلى (267) ألف متر مكعب يومياً عن طريق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT). ويتم استخدام المياه المعالجة لأغراض الزراعة. وقد ساهم برنامج الإنماء الأمريكي (USAID) نسبة 50% من الكلفة الإجمالية للمشروع.
3. إطلاق مشروع جر مياه الديسي بهدف تزويد منطقة محافظة العاصمة بما يعادل (100) مليون متر مكعب من المياه سنوياً من حوض الديسي والذي يبعد (325) كلم عن مدينة عمان. وتم إطلاق المشروع بتاريخ 2008/8/3 حيث سيتم التنفيذ عن طريق نظام (BOT) بواسطة شركة تركية بعقد لمدة 25 سنة.
4. قامت شركة تطوير العقبة (وهي شركة مشتركة بين منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والقطاع الخاص) بإنشاء شركة العقبة لتخليه المياه وتهدف إلى إنشاء وتشغيل محطات تخليه مياه البحر باستخدام تقنية التناضح العكسي لتزويد منطقة العقبة والتي يتوقع أن يصل عدد سكانها عام 2020 إلى (250,000) نسمة والطلب الكلي على المياه بحوالي (26.8) مليون متر مكعب عام 2028. وتقدر طاقة المحطة على أساس 10 ملايين متر مكعب سنوياً مع حلول عام 2028 تبدأ بطاقة 5 ملايين متر مكعب سنوياً مع حلول عام 2013. وتقدر الكلفة الرأسمالية للمرحلة الأولى بمبلغ 10 ملايين دينار أردني.
5. هناك العديد من الدراسات والمشاريع المخططة لتخاضية المياه في الوقت الحالي من خلال وحدة التخاضية ووزارة المياه والري وبالتعاون مع القطاع الخاص حيث يتطلب حجم الاستثمار الكبير لزيادة مصادر المياه مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال للوصول إلى تلبية الطلب المتزايد على المياه لكافة الأغراض وفي كافة مناطق الأردن الجغرافية.

أسعار المياه:

نبين في هذا البند تعريفه المياه للاستهلاك المنزلي في ثلاثة مناطق في الأردن هي محافظة العاصمة ومحافظة الزرقاء والأغوار والتي تمثل معظم مناطق الأردن.

وتقوم الدولة بتجديد التعريفه لأسعار المياه المنزلية والصرف الصحي طبقاً لمعادلة تعتمد على كمية الاستهلاك حيث يزداد سعر المتر المكعب مع زيادة الشريحة الاستهلاكية. ويضاف إلى إجمالي سعر المياه مبلغاً إضافياً يتناسب أيضاً مع الشريحة الاستهلاكية ويبلغ حده الأقصى عند شريحة استهلاك أكثر من 41 متر مكعب.

وبالنسبة لمحافظة العاصمة (الكثافة السكانية العالية) فإن سعر المتر المكعب (بما فيه الصرف الصحي والزيادة الإضافية وأجرة العداد) يتراوح من 0.348 دينار / متر مكعب عند استهلاك 20 متر مكعب إلى 1.108 دينار / متر مكعب عند استهلاك 130 متر مكعب. ويزداد السعر عند استهلاك أكثر من 130 متر مكعب.

أما بالنسبة لمحافظة الزرقاء والأغوار فإن السعر يبدأ من 0.287 دينار / متر مكعب عند شريحة 20 متر مكعب إلى 0.74 دينار / متر مكعب عند شريحة 130 متر مكعب. أما عند شريحة 185 متر مكعب يبلغ السعر 1.09 دينار / متر مكعب ويزداد بعد ذلك.

ويبين الرسم البياني المرفق تغير سعر المياه مع كمية الاستهلاك وحسب المنطقة الجغرافية.

ملاحظات استنتاجية:

1. إن مرافق ومصادر وشبكات توزيع المياه تدار بالكامل من قبل الدولة وقد تم تحقيق انجازات واضحة في مجال إيصال المياه وتوزيعها ومصادر التزويد حيث بلغت نسبة المواطنين المخدومين بالمياه 97% عام 2005 والمحافظة على حصة الفرد من التزويد المائي للفرد للأغراض المنزلية عند مستوى 139 لتر / اليوم. وقد قامت الدولة بإنشاء المشاريع المائية المتوسطة والكبيرة لزيادة مصادر التزويد

بتمويل من الموازنة العامة والقروض والمنح والمساعدات الخارجية. كما تم حل العديد من المشكلات المتعلقة بالتخطيط وإدارة مرافق المياه والطلب وتوفير التمويل اللازم. كما تتولى الدولة مسؤولية زيادة التزويد المائي السنوي ليلبي الحاجات المتزايدة للسكان والسياحة والصناعة والزراعة. وقد تراكمت لدى وزارة المياه والري وعبر السنوات الماضية خبرات فنية وإدارية وتكنولوجية وتمويلية متطورة أدت إلى حسن الإدارة وترشيد الاستهلاك وتقليل الفاقد إلى مستويات معقولة تتناسب مع مصادر العرض المحدودة والطلب المتزايد.

2. تتمثل المشكلة المائية في الأردن وخاصة في المستقبل في عدم قدرة الموارد المائية المتاحة على استيعاب النشاطات البشرية التي تنمو بوتيرة متصاعدة مع نمو السكان والنشاطات المرافقة كالسياحة والصناعة والزراعة. ويخلق هذا الوضع تحديات جمة في زيادة المصادر المائية وتعزيزها وتوزيعها من خلال إنشاء وتشغيل مشاريع التحلية والمعالجة وجر المياه الجوفية غير المتجددة إلى مناطق الكثافة الاستهلاكية العالية. ولئن توافرت الخبرات الإدارية والفنية المتراكمة إلا أن ارتفاع التمويل المطلوب لمواجهة العجز المائي الحالي والمستقبلي يتطلب جهوداً حثيثة تتمثل في تدبير التمويل اللازم ومشاركة القطاع الخاص في هذا المجال.

3. إن تجربة الأردن في مجال التخاصية لا تزال محدودة في الوقت الحاضر وتتنحصر في مجال التنفيذ والإدارة بشكل محدود مع الاحتفاظ بحق الدولة في الرقابة وأسس التسعير وبما ينسجم مع التعريف الحكومية المحددة للمياه.

4. بالنظر للحاجات المستقبلية الكبيرة للمياه والتي تنتمي بمعدل كبير مع ثبات مستويات المصادر، فإن ذلك يستدعي المزيد من مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حملات التوعية لترشيد الاستهلاك وتقليل الفاقد وتحسين مستويات الإدارة وبما يسهم في تقليل العجز المائي إلى أدنى حدود ممكنة وحماية الأسعار من الارتفاع.

5. إن دور القطاع الخاص مهم جداً في الاستثمار في مجال زيادة مصادر التزويد المائي المستقبلي عن طريق أنظمة تخاصية ملائمة من خلال الإنتاج والتنفيذ والإدارة مع الاحتفاظ بدور الدولة الرقابي على أسس وتحديد الأسعار وبما يعمل

على الحد من زيادة أسعار المياه وتوفيرها للقطاعات الاستهلاكية بأسعار ملائمة
وبما يتضمن إنشاء هيئة عليا لتنظيم قطاع المياه يشارك فيها القطاع الحكومي
والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

جدول رقم (1)

التطور التاريخي لأعداد السكان في الأردن والتوقعات المستقبلية

السنة	1952	1961	1979	1994	2005	2007	2010	2020
عدد السكان	586.200	900.800	2.133.000	4.193.400	5.473.000	5.745.600	6.205.510	7.390.000

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة / تعدادات وتقديرات وتوقعات السكان.

جدول رقم (2)

الموازنة المائية في الأردن للأعوام الحالية والمستقبلية (مليون متر مكعب)

السنة	2005	2010	2015	2020
جانب العرض (المصادر):	1.019	1.244	1.220	1.250
- جوفية متجددة	259	259	259	259
- سطحية	382	404	419	433
- مياه عادمة معالجة	34	69	89	101
- مياه بحر محلاة	0	5	5	5
- مياه جوفية محلاة	10	39	47	47
- مصادر جوفية غير متجددة	83	190	124	126
- مياه المشاركة ضمن معاهدة السلام	85	110	110	110
- مياه نهر اليرموك	166	167	167	167
جانب الطلب (الحاجات):	1.546	1.612	1.661	1.686
- الحاجات المنزلية والسياحية والصناعية	433	493	561	634
- الحاجات الزراعية بما فيها المياه المسترجعة	1.114	1.120	1.101	1.052
- المياه الجوفية المسترجعة	66	63	62	63
- العجز المائي	461-	306-	379-	373-
- نسبة العجز المائي	45%	25%	31%	30%
عدد السكان (مليون نسمة)	5.47	6.2	-	7.4

المصدر: وزارة المياه والري / الموقع الإلكتروني / الخطة الوطنية الشاملة للمياه (2007).

من أجل إصلاح المياه العامة

شعب بلاد الرافدين يعاني نقص المياه

بقلم: د. حازم اللهيبي*

أدت سنوات الإهمال من قبل النظام السابق وانشغاله بالآلة العسكرية ثم عمليات النهب والتخريب التي تلت الاحتلال إلى تأخير حقيقي في رفع مستوى الاحتياجات الضرورية لمرافق معالجة المياه، حيث كانت سعة التشغيل لمستويات مشاريع المياه ما قبل الحرب في 140 مشروعاً رئيسياً لمعالجة المياه تصل قدرتها الإجمالية إلى 6 بلايين لتر باليوم الواحد، واليوم تعمل الأقسام بحوالي 42% في مستوى تقديم الخدمات والذي يعود أساساً حسب ادعاء المسؤولين إلى النقص في الطاقة الكهربائية والملف الأمني وعملية النهب لأدوات المشاريع وعطل مولدات الطوارئ، لكن باعتقادنا إن الفساد الإداري المستشري في دوائر الدولة وعملية إعادة (إعمار) العراق هو السبب الرئيسي وراء ذلك وهذا ما أكدته تقرير المفتش العام الأمريكي حول الفساد في عملية إعمار العراق.

فإذا كان الجانب الأمني يحتل المساحة الأكبر من اهتمام الحكومة لإيقاف تداعيات العنف وتصارع القوى السياسية والميليشيات، فإن استمرار تصاعد مسببات تلوث ونقصان المياه الصالحة للشرب الذي حذرت من خطورته منظمة الصحة العالمية، بقيت دون معالجات جادة وبات العامل الأخطر في تهديد حياة السكان وفي مقدمتهم الأطفال. فقد اشتركت منظمات دولية وقدمت بحوث علمية من قبل خبراء متخصصين في قطاعي الصحة والمياه على تأكيد ارتفاع نسبة التلوث في مياه الشرب في محافظات العراق كافة وبالأخص الجنوب، وأوضح بيان لمنظمة «اليونيسيف» صدر أخيراً إن «معظم السكان يعتمدون على مياه شبكة المياه الوطنية، غير أن العديد من هذه الشبكات أصبحت غير فاعلة، بسبب التصدع والتآكل الذي طال أنابيب الشبكة،

* رئيس الجامعة الوطنية العراقية للمجتمع المدني، العراق - نينوى، للاتصال:
hazim.alluhebe@gmail.com

والنضح الذي يتسبب بهدر كميات من المياه، وتسرب مياه المجاري إليها»⁵⁷. وشددت الأمم المتحدة على أن هذا الوضع يهدد بالخطر سكان المحافظات الجنوبية إضافة إلى بقية المحافظات التي تعاني حالات أقل خطورة من محافظات الجنوب، وما لم يتم توفير المزيد من المصادر الصحية لمياه الشرب في أسرع وقت ممكن سيؤدي الحال إلى كارثة إنسانية لا يحمد عقباها، كما إن خدمة نقل المياه بواسطة الصهاريج ذات كلفة مرتفعة جداً، لكنها توفر حلاً آنياً لإنقاذ حياة العديد من العائلات المهجرة، وحياة السكان في المناطق التي تستضيفهم، مؤكداً أن قدرة «اليونيسيف» على المضي بهذا المشروع أصبحت ضعيفة بسبب نقص التمويل، في وقت تقر الحكومة فيه إن توفير البنية التحتية المحلية، التي من شأنها تلبية الحاجة وتوفير الخدمة البديلة، لن يتحقق لحد الآن بسبب تردي الوضع الأمني.⁵⁸ وتوجد كذلك منظمات أخرى تدعم المشاريع الرئيسية للماء والإصلاح البيئي في العراق، ضمنها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي يسهم في إعداد الخطط الوطنية للتنمية لإدارة الموارد المائية وتأسيس مجلس قومي للمياه، إضافة إلى مكتب خدمات المشاريع التابع للأمم المتحدة، الذي قدم المساعدة لنحو 5.2 مليون شخص، للحصول على الماء الصالح للشرب بين عامي 2005-2007، عن طريق تأهيل محطات تنقية المياه، و 11 شبكة لتوزيع المياه في أنحاء العراق، فيما تتواصل جهود تعزيز التعاون بين العراق وجيرانه، في مجال إدارة استهلاك المياه من نهري دجلة والفرات، بكفاءة أكبر من خلال مشروع تقوده منظمة اليونسكو.

إن منظمة «أوكسفام» العالمية كانت قد حذرت من تلوث مياه الشرب في جنوب العراق وبنسب تتجاوز الحد الأدنى من المواصفات الصحية وخاصة في المناطق الشعبية المكتظة بالسكان. وعزا بيان المنظمة هذا التلوث إلى جملة من الأسباب منها، عدم صيانة محطات التصفية، وعدم استخدام المواد الخاصة بالتعقيم، وتسرب المياه الجوفية إلى داخل أنابيب شبكة نقل المياه، ومرور أكثر من 40 عاماً عليها من دون

⁵⁷ <http://alressd.maktoobblog.com>

⁵⁸ المنظمة العراقية للمتابعة ، www.comaliraqnews7.com

أجراء الصيانة المطلوبة.⁵⁹ يقول الدكتور راجح نعيمة إن «نتائج التحليلات المخبرية تشير إلى أن نسبة التلوث الحاصلة في المياه هي 60 % في معظم المجمعات»، و تلك النسبة كبيرة جداً. ويضيف: « من خلال الفحوصات التي أجريت تبين أن معظم مجمعات المياه في المحافظة تمتلك هذه النسبة الكبيرة من التلوث وبخاصة المجمعات في مناطق الفجر والغراف والنصر والبطحاء وسوق الشيوخ».⁶⁰

كما أن مشكلة تحكم دول الجوار بالمياه يهدد حياة ملايين العراقيين ويجعل وضع العراق المائي في حال حرج لم يشهده منذ سبعينيات القرن الماضي مع بداية إنشاء السدود على حوض الفرات في تركيا ضمن مشروع الكاب الذي يتضمن بناء 24 سد بتمويل إسرائيلي للسيطرة على المياه في المنطقة ضمن مشروع ستراتيجي طويل الأمد،⁶¹ وسوريا وإيران على فروع نهر دجلة.

فقد أصبح أمر المياه في العراق يزداد حرجاً مع الوقت، بسبب الحاجة المتزايدة إلى المياه في هذه الدول حيث أعلنت تركيا أنها ستستخدم 21 مليار متر مكعب سنوياً من مياه دجلة والفرات، وقدرت سوريا حاجتها من الفرات بأكثر من 8 مليارات متر مكعب في السنة، فيما تستمر إيران وبوتيرة عالية في إنشاء سدود حجبت وتحجب مليارات أخرى، وحيث إن هذه الكميات الكبيرة من المياه كانت من حصة العراق منذ الأزل وهو ما يهدد حياة ثلث سكان العراق بالخطر.

ولذلك فإن الوضع المائي في العراق بدأ بالاقتراب من الوضع الحرج منذ سبعينيات القرن الماضي

كما انه في ظل انعدام وجود اتفاقية دولية طويلة الأمد لتقسيم المياه بين العراق ودول الجوار التي تمتلك انهار مشتركة يبقى العراق يدفع ثمناً باهظاً، وخاصة في مواسم الشح.

إن النقص الحاد بالإيرادات المائية لهذه السنة، حيث بلغت نسبة الإيرادات لنهر دجلة

⁵⁹ http://www.usaid.gov/iraq/accomplishments/wa_sweetw_ar.html

⁶⁰ د. راجح نعيمة ، مدير بيئة الناصرية ، المؤتمر الثاني للمياه في العراق ، بغداد، 2007.

⁶¹ د. حازم اللهبي ، حرب المياه غير المعلنة ، مركز البحوث والدراسات ، IUNCU، 2007

وروافده 45 % من المعدل العام و 59 % لنهر الفرات من المعدل العام نظراً لاستمرار ظاهرة قلة سقوط الأمطار والثلوج في أحواض تغذية نهري دجلة والفرات وروافدهما خارج العراق ودخله مما أثر على الخزن المتحقق في السدود والخزانات بالإضافة إلى تصريف مياه سد الموصل بسبب خشية تعرضه للانهدام أدى إلى خسارة العراق وبالتحديد مدينة الموصل لكميات كبيرة من المياه كانت تعتبر خزينا لموسم الصيف الحالي.

بالإضافة إلى ذلك فإن احتلال العراق كان عاملاً أساسياً لتردي وضع المياه الصالحة للشرب فقد قامت قوات الاحتلال أثناء غزوها العراق بضرب كل البنى التحتية وخصوصاً في العاصمة بغداد فقد تعرض حوالي 21 قسم لتزويد المياه للمواطنين إلى التدمير الكامل ويحاول المحتل من خلال خبرائه وبالتعاون مع العراقيين أن يضعوا حلاً لهذه المشكلة خطوة بخطوة. حيث أشار المهندس البريطاني "فايك كارين" والذي يعمل كمهندس مياه في قسم الشؤون المدنية ضمن فرقة الهندسة العسكرية لقوات الاحتلال في بغداد إلى أن "سبب أزمة المياه في هذه المناطق يعود إلى نقص شبكات المياه اللازمة لتزويد المواطنين بالمياه هناك". وأضاف "كانت المياه في الماضي تتوزع بسهولة من مركز معالجة المياه المركزي إلى مختلف بغداد وحسب الحاجة ولكن ذلك لم يكن إلا عملية إصلاح سريعة ولم تؤد إلى حل المشكلة بصورة كاملة. وقد تم إنفاق حوالي ثلاثة ملايين دولار في كل سنة منذ عام 2003-2007 على عملية توزيع المياه الصالحة للشرب في تلك المناطق ولكن إلى الآن فإن المشكلة تعود كل عام".⁶²

وفي هذا العام وبغية توفير المياه لمنتهسي قوات الاحتلال تم نصب محطات صغيرة لمعالجة المياه تدعى (روبو) والتي هي وحدة احتياطية لتنقية المياه تم وضعها في العديد من المراكز الأمنية المشتركة الرئيسة، ومن تلك الأماكن يمكن للمياه إن تنساب بسهولة إلى الأحياء السكنية بينما سيقوم مجلس محافظة بغداد بدفع الأموال وتقوم مراكز مدينة بغداد للمياه بتنظيم عمل السيارات الحوضية ونقلها إلى المناطق المناسبة

⁶² العراق الجديد ، سلسلة نشاطات قوات (متعددة الجنسيات في العراق) المحتل، العدد 156 ، 2008.

وستتولى أيضاً المسائل اللوجستية. إن وحدات (الربو) المنتشرة في المراكز الأمنية المشتركة تعتبر خطة قصيرة الأجل للمساعدة في الحفاظ على منسوب ثابت من تدفق المياه إلى المناطق التي هي بحاجة إليه بينما الخطة طويلة المدى والتي تتضمن إنشاء وترميم شبكات المياه في بغداد فهي مستمرة وفي صراع مع الفساد المستشري في مراكز السلطة، ونحن نأمل إن تنتهي مشكلة المياه بحلول عام 2009 حسب ما مقرر لها .

أن وحدات (الربو) تحقق غرضين ليس فقط كونها تقوم بتنقية وتخزين المياه أو السماح بسهولة توزيع المياه فيما بين الأحياء السكنية في بغداد وإنما أيضاً وهو الأهم حيث ستقوم بتزويد الجنود الأميركيين والعراقيين المتواجدين في تلك المراكز الأمنية المشتركة بمياه عذبة للشرب وتصوروا إن قوات الاحتلال استطاعة وخلال فترة قصيرة تأمين المياه العذبة لقواتها وحلفائها في حين بقي الشعب العراقي يعاني من شحة المياه طوال الفترة الماضية من الاحتلال رغم صرف الملايين من الدولارات ضمن عملية إعادة (أعمار) العراق ونحن نقول عملية نهب العراق حيث قامت وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID وبدعم من سلطة الائتلاف المؤقتة CPA عام 2003 و بهدف عودة الخدمات الأساسية إلى العراق بتخصيص \$ 600 مليون دولار أمريكي لمشاريع تعزيز الصحة العامة والمياه والتي سوف تعود بالفائدة على أكثر من 14.5 مليون مواطن عراقي.⁶³

أما مشروع شرق دجلة أحد أهم مشروعين لمعالجة المياه فيخدم حوالي 4.72 مليون مواطن في بلدية مدينة بغداد وقد قامت هيئة المياه بتصميم وتجهيز مشروع توسيع شرق دجلة قبل بدء الحرب ، ويقدر الإنتاج حالياً في مشروع شرق دجلة بحوالي 510 مليون لتر في اليوم أما باقي النقص الحاصل فيقدر بحوالي 800 مليون لتر في اليوم في بغداد ويؤثر بشكل رئيسي على المناطق الجافة في شرق المدينة، وتعمل شركة بكتيل Bechtel سيئة الصيت شريك وكالة التنمية الدولية الأمريكية USAID في مشروع شرق دجلة لزيادة إنتاج الماء الصالح للشرب وإيصاله إلى شرق

⁶³ <http://www.ensan.net/news/131/ARTICLE/4074/2008-05-14.html>

بغداد بنسبة 45 % لخدمة مليوني ونصف المليون مواطن وستضيف التوسعات الجارية في المشروع إنتاج 250 مليون لتر في اليوم إلى شبكة تجهيز المياه في المدينة. لقد بدأ العمل في المشروع في 2 تشرين الأول 2003 وكان من المؤمل أن ينتهي بحلول شهر حزيران 2004 وتبلغ قيمة المشروع \$ 20.2 مليون دولار ونحن الآن في العام 2008 ولم يتحقق سوى 40 % من المشروع .

ما الذي تم إنجازه في مسألة المياه والصحة العامة

أن إجراءات مكافحة شحة المياه لا تتجح بمجرد اتخاذ قرارات على مستوى أعلى بل بنضافر الجهود بين وزارة الموارد المائية ووزارتي الزراعة والبلديات والأشغال العامة إضافة إلى السلطات المحلية والأهالي و يجب إيقاف النزف المائي والهدر اللامعقول لهذه الثروة الكبيرة للعراق. ويجب علينا أن نتصور أن حياة أكثر من 30% من سكان العراق البالغ عددهم حوالي 28 مليوناً تتهدد بشكل حقيقي من شحة المياه. فغالباً ما يقف تردي البنية التحتية لشبكات المياه والصرف الصحي بالإضافة إلى العدد الهائل من النازحين عائقاً أمام السكان من الوصول إلى مياه شرب نظيفة وآمنة. أهم ما تم تنفيذه حتى الآن: في أرجاء القطر، تم إصلاح محطات رفع مختلفة ووحدات معالجة .

بغداد: تم توسيع مشروع واحد لمعالجة المياه لزيادة القدرة عن طريق تدفق تقريباً 120 مليون كالون في اليوم وإعادة تأهيل مشروعين لمعالجة المجاري ، بدأ العمل في مشروع رئيسي لمعالجة المياه الثقيلة في بغداد في حزيران 2004 ويعتبر هذا هو المشروع الأول الرئيسي في القطر الذي يعمل لأكثر من 12 عام و قلما كان نظام معالجة المجاري يعمل لسنوات قبل الحرب لذا سوف يتم إعادة العمل لغالبية 100 % من القدرة وبذلك تخدم 80 % من سكان مدينة بغداد كما تم تنصيب المولدات الإضافية في 41 قسم للماء في بغداد .

الجنوب: يتضمن إعادة تأهيل أقسام نظام قناة المياه العذبة وتشمل إصلاح الكسور

وتنظيف الحوض الرئيسي وتجديد 14 مشروع لمعالجة المياه في عموم البصرة والتي تخدم 1.75 مليون مواطن .

جنوب الوسط: يتم إعادة تأهيل مشروعين لمعالجة المياه وأربعة مشاريع لمعالجة المجاري كما تم الانتهاء من إعادة تأهيل مشروع المجاري في محافظة بابل ، وستعمل مشاريع معالجة المياه في محافظتي النجف وبابل على خدمة المحافظة.

الشمال: تم الانتهاء من إعادة تأهيل مشروع كركوك لمعالجة المياه ويستمر الترميم في مشروع معالجة المجاري قرب الموصل.⁶⁴

ومن خلال التركيز على إعادة تأهيل منشآت معالجة المياه ومحطات الضخ وشبكات توزيع المياه القائمة في المحافظات المختلفة، من قبل المنظمات الدولية، فقد قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر باستجابات فورية لمشاكل المياه والصحة العامة في العراق، وحسب الترتيب التالي:-

1- دهوك

زوّدت اللجنة الدولية وركّبت مضخات لمنطقتي شرش وكهابات في مدينة عقره . وأصلحت شبكة المياه في مدينة عقره ومحيطها ، واستمر توزيع 22.5 متر مكعب من مياه الشرب يومياً للنازحين في داش مير .

2- أربيل

أكثر من مليون ونصف مليون كيس ماء أنتجت اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1.617.000 كيس ماء سعة لتر واحد، وتمّ توزيعها في شتى أنحاء العراق للمستشفيات في الحالات الطارئة وإلى مديريات الصحة أو مباشرة إلى السكان ممن يعانون نقصاً حاداً في المياه.

عملت اللجنة الدولية على إعادة تأهيل منشآت تزويد المياه في وديان نواذشت وشيدان وفي جبال قنديل و منطقة سميلان المحاذية لجبال قنديل، وأنشأت منشآت تزويد للمياه في 3 قرى في طقطق.

⁶⁴ http://www.usaid.gov/iraq/accomplishments/watsan_ar.html

3- السليمانية

تزويد 22.5 متر مكعب من مياه الشرب بشكل يومي للنازحين في منطقة شقلاوة في السليمانية، وساعدت أيضاً على تحسين خدمات الصحة العامة في هذه المناطق.

4- كركوك

استكملت اللجنة الدولية إعادة تأهيل منشآت تزويد المياه في حسري غورا

5- ديالى

استكملت اللجنة الدولية إعادة تأهيل محطة معالجة مياه خانقين وقره تبة والوحدة في مدينة جلولاء. وأعدت اللجنة الدولية أنظمة تزويد المياه في الإمام عباس ودورو وقرية دكا وعلياوة وديكا قدر، واستكملت إعادة تأهيل منشآت المياه في شفق العايش وبلدة جبارة والقرى المحيطة .

6- نينوى

أصلحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مضخات مياه محطة ضخ الصمود، و أتمت بناء منشآت تزويد مياه في منطقة أبو وجنة وقرية يادي قو وكارباشاي صابر وعين زالة وقرية ديمكار. وبدأت في إنشاء منشآت تزويد مياه في مدينة ديباكه، وقامت بتركيب مضخة مياه منطقة فايدة.

7- صلاح الدين

استكملت اللجنة الدولية إعادة تأهيل منشأة معالجة مياه تكريت والحي العسكري.

8- الأنبار

عملت اللجنة الدولية على توفير المأوى للفلسطينيين النازحين في مخيم الوليد. إضافة لذلك، واصلت تقديم 75 متراً مكعباً من مياه الشرب بشكل يومي (19.750 متراً مكعباً من شباط/فبراير إلى كانون الأول/ديسمبر)، واستمرت اللجنة الدولية بتزويد 15 متراً مكعباً من الماء يومياً لـ الأكراد الإيرانيين النازحين الموجودين في المنطقة المحايدة بين العراق والأردن.

9- بغداد

استكملت اللجنة الدولية إعادة تأهيل محطة الحرية لضخ المجاري ومحطة الشعلة لضخ المجاري ومحطة تقوية لمعامل معالجة مياه شرق دجلة ووحدين مجمعتين في مدينة الصدر. وباشرت بإعادة تأهيل وحدتين مجمعتين في قطاع السنك. ونصبت منشآت تزويد مياه لتغطي حاجات مخيم جكوك.

10- واسط

أكملت اللجنة الدولية إعادة تأهيل محطات البرادة المجمعّة بالإضافة إلى إعادة تأهيل محطات الصرف الصحي في مناطق العمارات السكنية وحي الحسين في الكوت.

11- كربلاء

بدأت اللجنة الدولية إعادة التأهيل لخزان مائي أرضي سعة (17.000) لتر في مركز المدينة.

12- النجف

استكملت اللجنة الدولية إعادة تأهيل محطة تقوية النجف ونصبت منشآت مياه وصحة عامة لتغطية احتياجات نازحين يقيمون في مخيم المناذرة.

13- ذي قار

بدأت اللجنة الدولية في إعادة تأهيل معمل معالجة مياه الشطرة .

14- ميسان

شرعت اللجنة الدولية في إعادة تأهيل معمل معالجة مياه علي الشرقي .

15- المثنى

استكملت اللجنة الدولية إعادة تأهيل معامل إنتاج وتنقية المياه في حي الصناعي، ومقاطعتي الخضر والشريش، وبدأت بإعادة تأهيل وحدة عبد العباس المجمعّة.

16- الديوانية

استكملت اللجنة الدولية إعادة تأهيل محطة مياه الملعب.

17- البصرة

أكملت اللجنة الدولية في وسط مدينة البصرة أعمال إصلاح طارئة على خط أنابيب الصرف الصحي الرئيسي والإضافي الذي يخدم المدينة ، وشرعت أيضاً إعادة تأهيل وحدة مياه الشعيبة المجمعّة.⁶⁵

⁶⁵ <http://www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/html/irak-update-311207>